



## الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جينغا ..... (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود من ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات، نود أن نذكر الوفود بأن قائمة المتكلمين مفتوحة الآن من أجل الجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية، والذي سيبدأ الأسبوع المقبل في يوم الأربعاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

ننتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأحث مجدداً جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على أن تضع في اعتبارها لطفاً الحدود الزمنية المقترحة لإلقاء البيانات.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد الهند يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين، ويؤكد لكم دعمه وتعاونه الكاملين.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

لقد كان هذا العام عالماً بالغ الأهمية. فالحالة الأمنية الدولية متقلبة. ولهذا أيضاً آثار على الأمن القومي للهند الوطني، والذي لا يمكن النظر إليه في السياق الإقليمي وحده.

وما فتئت الهند تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار والدبلوماسية. وفي هذا السياق، نرحب بمؤتمر القمة الذي عُقد بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومؤتمرات القمة الثلاثة التي عُقدت بين جمهورية كوريا والجمهورية الشعبية الديمقراطية.

ترى الهند أن المسألة النووية الإيرانية ينبغي أن تُحلّ سلمياً من خلال الحوار والدبلوماسية وباحترام حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والاهتمام القوي للمجتمع الدولي بالطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي. إننا نشجع جميع الأطراف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1831624 (A)



خلال التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه عالميا وغير تمييزي، على النحو المبين في ورقة عملنا بشأن نزع السلاح النووي (A/C.1/61/5، المرفق)، المقدمة إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. وتشارك الهند أيضا في فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في تعزيز نزع السلاح النووي.

علاوة على ذلك، ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، نحن على استعداد لدعم بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299. ويؤكد تقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/70/81) على أن المعاهدة والتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح لا يزالان يمثلان أولوية، وأن الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها ما زالتا أنسب الأسس لبدء المفاوضات. وترحب الهند ترحب بالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وفقا لولايته. ويحدونا الأمل في أن هذا سوف يدفع مؤتمر نزع السلاح إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

تولي الهند أهمية كبرى لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تجسد المعيار العالمي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. إننا نشاطر القلق إزاء الادعاءات الواردة من مختلف أنحاء العالم بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية. وموقف الهند الثابت هو أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت ومن جانب أي شخص وفي أي ظرف من الظروف، أمر لا يمكن تبريره، ولا بد من مساءلة مرتكبي هذه الأفعال. وفي وقت حيث تواجه الاتفاقية تحديات خطيرة، تلتزم الهند بالحفاظ على مصداقيتها وسلامتها.

يسعدنا أن اجتمع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)

في خطة العمل الشاملة المشتركة على مواصلة العمل من أجل حل المسائل ذات الصلة.

وفي حين عقدت الهيئات الفرعية مناقشات موضوعية هذا العام، فإن من المخيب للآمال أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من اعتماد برنامج عمل. وبسبب النظرة الضيقة للمصالح الأمنية الوطنية والسعي إلى التكافؤ، مُنع مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمله. وبينما نؤكد مجدداً التزامنا بالحفاظ على نظام آلية نزع السلاح التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، فإننا نشعر بالقلق إزاء الميل إلى اللجوء إلى محافل خارج الآلية القائمة لنزع السلاح.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تم التفاوض عليها خارج مؤتمر نزع السلاح، لا تنشئ أي التزامات للهند، التي تلتزم حصراً بالمعاهدات التي أعطت موافقتها السيادية عليها. وتعتقد الهند أن المعاهدة لا تشكل بأي حال من الأحوال جزءاً من القانون الدولي العربي أو تسهم في وضعه. ولكن الهند تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الأطراف الموقعة عليها لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

ونعتقد أن الصدد في المجتمع الدولي بشأن اختلاف الطرق المؤدية إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية ينبغي رأيه من خلال الحوار والتعاون والالتزام بتعددية الأطراف. وثمة حاجة إلى إجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة وتقليص أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية. وتحقيقاً لتلك الغاية، ستقدم الهند مرة أخرى مشاريع قرارات بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية وتخفيض الخطر النووي.

لا تزال الهند ملتزمة بهدف تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والقضاء التام على الأسلحة النووية. وتعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال عملية تدريجية يتعهد بها من

على النحو الوارد في الوثيقة A/73/177. كما نشكر الدول الأعضاء على تقديم آرائها بشأن هذا الموضوع المهم.

ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه. وبناء على ذلك، انضمت الهند إلى مختلف نظم مراقبة الصادرات المتعددة الأطراف. وبغية معالجة الشواغل العالمية إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الإرهابيين، ستقدم الهند مرة أخرى مشروع القرار بتوافق الآراء بشأن تدابير منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. وبغية تعزيز التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، استضافت الهند بالتعاون مع ألمانيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مؤتمر فيسبادن - الهند في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وتلتزم الهند التزاماً تاماً بالتمسك بتعددية الأطراف والمؤسسات التي تنبثق عنها. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعنا برنامج زمالات سنوي في مجال نزع السلاح والأمن الدولي للدبلوماسيين الشباب، بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ونأمل في أن يسهم إسهاماً قيماً في تحقيق هدفنا المشترك.

**السيد سكينر - كلي أريناليس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم مؤخراً لإدارة أعمال اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم أنه يمكنكم التعويل على دعم وفد بلدي لعمل اللجنة.

تؤيد غواتيمالا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2)، وممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/73/PV.4).

تتسم الحالة الدولية الراهنة بالتهديدات الإرهابية المتكررة. وقبل كل شيء، هناك الخطر الكامن في وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، وإمكانية

والتكسبينية وتدمير تلك الأسلحة، المعقود في عام ٢٠١٧ قد كان ناجحاً، والفضل في ذلك يعود إلى المشاركة البناءة من جانب جميع الدول الأطراف، مما أدى إلى اعتماد برنامج ما بين الدورات بتوافق الآراء للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. إننا نشاطر الاهتمام الواسع النطاق فيما بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لتعزيز فعاليتها وتحسين تنفيذها. ونرحب بالمناقشات الموضوعية في اجتماعات الخبراء، التي عُقدت في وقت سابق من هذا العام.

إن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر كانت بمثابة أداة مفيدة ومهمة. وتشرفت الهند لمدة عامين برئاسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، الذي اعتمد التقارير بنجاح بتوافق الآراء، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المحتملة. وكمساهمة أخرى في اتفاقية الأسلحة التقليدية، استضافت الهند، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، مؤتمراً دولياً بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في نيودلهي، ضم أكثر من ٨٠ مشاركاً من ٢٤ دولة. وبالنظر إلى اهتمامنا الثابت بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نشارك بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونتطلع إلى نتائجه الموضوعية.

تتطلب الوتيرة المتسارعة للتغيرات التكنولوجية إجراء تقييم شامل على نطاق المنظومة للتأثير المحتمل للتطورات في العلوم والتكنولوجيا في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، عرضت الهند القرار ٢٨/٧٢ في ٢٠١٧ - وهي مبادرة نعتزم المضي بها هذا العام. ونشكر الأمين العام ونرحب بتقريره عن التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الأمن الدولي ونزع السلاح،

موقفه المتمثل في أن المعاهدة تكمل أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزز أركانها الثلاثة، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتفرض المعاهدة حظرا قاطعا وواسع النطاق على الأسلحة النووية، وإطارا لتدميرها وإزالتها بالكامل، وسبلا للدول الحائزة للأسلحة النووية التي ترغب في أن تصبح أطرافا في المعاهدة لكي تفعل ذلك. علاوة على ذلك، ومن بين أمور أخرى، تحظر المعاهدة استعمال الأسلحة النووية والتجارب النووية، تحت أي ظرف من الظروف.

وعشية انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، فإن الأمر الأهم هو يوضح المجتمع الدولي أنه لن يرضى بمجرد إعادة تأكيد ما تم التعهد به من التزامات في مناسبات سابقة، وأنه لا يمكن الاستمرار في تأجيل مواعيدها النهائية إلى أجل غير مسمى. وفي ضوء ذلك، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تفي بالتزاماتها بحسن نية، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، وأن تقضي على دور الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها الأمنية والدفاعية، وأن توقف التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطوير أنواع جديدة من تلك الأسلحة. وإضافة إلى ذلك، نعتقد أن من الضروري إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والاستمرار في حث الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الانضمام إلى ذلك الصك لكي يمكن دخوله حيز النفاذ بأسرع ما يمكن.

وعلاوة على ذلك، يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مع الأخذ في الاعتبار أن الفضاء الخارجي قد يصبح ساحة لمواجهة عسكرية. وهذه الإجراءات ستعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسترتب عليها عواقب مأساوية بصورة مفرطة للبشرية. ولا يمكننا أن نتجاهل التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي، من

وقوع حادث نووي جديد. ويستمر الإنفاق على الأسلحة في الارتفاع، بينما، من ناحية أخرى، يقال إنه لا توجد موارد كافية لمكافحة الجوع والفقر والمرض. وفي ظل غياب التقدم في التخفيض الكمي للترسانات النووية، وفي ضوء التهديد المتزايد الذي تشكله الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث وتحسين هذه الأسلحة، تزعم الدول بشكل مخادع ومضلل أنها غنى عنها بالنسبة للأمن القومي.

و في الوقت نفسه، فإن تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها تواصل تأجيج النزاعات وتفاقم العنف، بينما تستنزف للأسف رأسمالنا الأعلى - الناس، بمن فيهم النساء والأطفال، إذ أن الأطفال، للأسف، هم من يدفعون الثمن باهظا. وفي ضوء ذلك، يجب على عمل اللجنة العودة بحزم إلى مبادئها التأسيسية، والمضي قدما في اتخاذ قرارات فعالة وعملية المنحى تثبت إرادة المجتمع الدولي لضمان أهمية تعددية الأطراف، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق مجتمعات سلمية ومستدامة، خالية أيضا من خطر التدمير الشامل.

وتلتزم غواتيمالا التزاما راسخا بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب فإننا من المؤيدين بحزم لنزع السلاح على نحو عام وكامل ويمكن التحقق منه. ولذلك فإنه لشرف عظيم لبلدي أنه دولة طرف في معاهدة تاتييلولكو، التي أنشأت أول منطقة ذات كثافة سكانية عالية خالية من الأسلحة النووية في العالم، وكانت مثالا يحتذى لإنشاء مناطق مماثلة. ومنذ إنشائها، تذكر الدول النووية برفض بلداننا لوجود هذه الأسلحة الفتاكة.

وتمسكا بتلك المبادئ، نحتفل بتوقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي لا تزال تشكل معلما تاريخيا وخطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، وقعت غواتيمالا هذا الصك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وهو الآن في المرحلة النهائية من العملية التشريعية لإنجاز تصديقه. ويؤكد بلدي من جديد

وأخيراً، إن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة في تعزيز ما يقوم به من أعمال لصالح نزع السلاح. وللتغلب على ذلك، نحتاج قبل كل شيء إلى وضع مجموعة من الإجراءات المحددة وفق مواعيد مقررّة، ويمكن التحقق منها، بما يمكننا من نبذ الخطاب الذي يرمي إلى إجبارنا إلى الاعتراف بتحقيق تقدم، على الرغم من أن الترسّانات لا تزال موجودة بكميات ضخمة بل ويجري تحديثها أيضاً. السيدة فيريرا (أنغولا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أكرر ما قاله آخرون في هذه القاعة بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. كما أغتنم هذه المناسبة لأتمنى لكم النجاح في إدارة أعمالنا والعلاقات في هذه الدورة من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن حلول طويلة الأمد لمعظم مشاريع القرارات والمقررات التي ستطرح لاتخاذ إجراءات.

وتؤيد جمهورية أنغولا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.2). إننا نولي أهمية كبيرة للجهود المتعددة الأطراف من أجل نزع الأسلحة النووية، لأنها تشكل خطراً كبيراً على البشرية. ولذلك، ندعو إلى ضرورة إزالتها تماماً.

وكما قد يذكر الأعضاء، اتخذت الجمعية العامة سنة ١٩٦١ القرار ١٦٥٢ (د-١٦)، الذي دعا الدول الأعضاء إلى اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية واحترامها على هذا الأساس. وفي عام ١٩٦٤ أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية إعلاناً بشأن نزع السلاح النووي في أفريقيا، وأيدته الجمعية العامة لاحقاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، وقعت ٤٧ دولة من أصل ٥٣ دولة أفريقية، في القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضاً باسم معاهدة بليندا. ووقعت جمهورية أنغولا على المعاهدة في نفس اليوم وصادقت عليها في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ولدى

بين مسائل أخرى. ولذلك، نعتقد أن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي المحفل المناسب لمواصلة العمل بشأن هذه المسألة، ولا سيما بشأن صك يحظر الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وبغرض تحسين الحالة، وأملاً في ذلك، ما انفكت إحدى الأولويات الرئيسية لحكومتنا تتمثل في أمن المواطن، الذي تضرر بشدة جراء العنف المسلح. على مر التاريخ. ومما يزيد من هذه الولايات الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تقوض حماية السكان وسلامتهم البدنية والمعنوية، بينما تعرقل دونما شك تهيئة البيئة المواتية التي تعزز التنمية البشرية الكاملة والمستدامة. إن أشد التزاماتنا جدية هو نزع السلاح من جميع جوانبه، ويعكس اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بالموضوع أهمية هذه المسألة بالنسبة لبلدي.

وفي هذا الصدد نرحب بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018/RC/3) المرفق،) ويساورنا الارتياح لأن الصك يعالج تكامل مسائل الذخيرة، ومراعاة المنظور الجنساني، مع الصكوك الأخرى، وأهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن رسالة غواتيمالا هي السلام، وهي ملتزمة بالتنظيم الفعال والواقعي والمعقول لتجارة الأسلحة. إننا البلد الذي عانى العواقب الوخيمة الناجمة عن ضعف الأنظمة الدولية التي لا تتناسب مع التحديات التي نواجهها. ولذا نطالب بأن يكون أمن شعوبنا والمسؤولية المشتركة للمجتمع العالمي بمثابة الشروط المرجعية للجهود المبذولة لمنع الأفراد العنيفين والإرهابيين، وقبل كل شيء التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، من الحصول على الأسلحة النارية.

في وقت يتزايد فيه الاقتتال في النزاعات المسلحة في المراكز السكانية، وأقروا، في جملة أمور، بالحاجة إلى تشجيع جمع البيانات والمعلومات من أجل زيادة الوعي وتعزيز المعرفة بشأن أثر الأسلحة المتفجرة على المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان؛ وتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وتقدم الدعم الكامل لعملية تفضي إلى التفاوض، واعتماد إعلان سياسي دولي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان؛ وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي عن طريق تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والخبرات في مجال الحد من الضرر الناجم عن الأسلحة المتفجرة على المدنيين؛ والمشاركة البناءة في المناقشات والمبادرات على الصعيد الدولي التي يمكن أن تؤدي بصورة فعالة إلى توفير قدر أكبر من الحماية للمدنيين في الصراعات المسلحة؛ وزيادة تعزيز وتعميق الانخراط مع الدول الأفريقية، وتيسير زيادة مشاركتها كمجموعة من الدول؛ ومواصلة تعزيز التعاون والشراكات مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني من أجل الاستفادة من الخبرة الفنية المناسبة والدعم؛ والمساهمة في مشروع الإعلان السياسي الدولي بشأن هذه المسألة؛ والانخراط في الدعوة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية.

إن المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالنجاح، الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠١٠، قد توج بالنجاح، وتحلى بنجاحه في اعتماد خطة عمل تتضمن تدابير ملموسة تتخذها الدول الأطراف بشأن الركائز الموضوعية الرئيسية الثلاث للمعاهدة وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

على الرغم من الدلائل الجديدة على الالتزام بنزع السلاح النووي، لا يزال يوجد الكثير مما ينبغي فعله. إذ أنه بعد مرور أكثر من ٤٠ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، لا يزال وجود مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية وخطر الانتشار النووي

معظم الأقاليم أيضا مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولذلك نناشد منطقة الشرق الأوسط وغيرها بأن تشرع بسرعة في السير على هذا المسار، بنفس الروح.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، شاركت جمهورية أنغولا في المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في جنيف هذا العام. ومرة أخرى ساعد ذلك المؤتمر الدول الأطراف والموقعة على التنفيذ الكامل للمعاهدة وعالميتها، من خلال اتخاذ إجراءات وأنشطة على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، تلتزم السلطات الأنغولية التزاما كاملا بالتصديق على المعاهدة في المستقبل القريب.

وكما تدرك اللجنة، فبعد ٣٠ عاما من الحرب بين الأشقاء، تأثر بلدنا بشدة جراء أنواع عديدة من الألغام الأرضية. وبفضل التزام الحكومة وشركائها، مثل المنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي والصليب الأحمر الدولي، أمكن إجراء عملية ناجحة لإزالة الألغام، مما أدى إلى تيسير حرية حركة الأشخاص والبضائع، وإعادة تأهيل السكك الحديدية وشبكات الطرق، وعزز تنمية الزراعة والثروة الحيوانية لدينا.

وفي السياق نفسه، اجتمعت جمهورية أنغولا في مابوتو، موزامبيق، في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ مع ١٩ من البلدان الأفريقية، والأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والشبكة الدولية المعنية بالأسلحة المتفجرة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، من أجل تبادل المعارف والأدلة المميزة لنمط الضرر الذي يلحق بالمدنيين جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، واستكشاف الخطوات لمعالجة هذه الأضرار على الصعيدين السياسي والتنفيذي.

وفي تبادل مباشر للآراء خلص الممثلون إلى أن مشاركة ممثلي الدول الأفريقية والمجتمع المدني يمكن أن تؤدي دورا محوريا في حماية المدنيين من الضرر الناجم عن الأسلحة المتفجرة،

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر، باسم مجموعة الدول العربية، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2)

إن المملكة العربية السعودية، التزاما منها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية، بوصفها ركيزتين أساسيتين في سياستها الخارجية، تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في جميع المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الأمن الدولي ونزع السلاح، وذلك إيماناً منها بأن هذه القضايا تمثل وحدة متكاملة لا يمكن للعالم بدونها أن يعيش في سلام واستقرار. وفي هذا السياق، يشدد بلدي على أهمية الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، والتي تبدأ بإدراك ضرورة تبني المجتمع الدولي بأكمله للمعاهدات القائمة والأطر القانونية والأخلاقية التي تهدف إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط.

إن تعزيز مناخ السلم والأمن الدوليين يتطلب جميع دول العالم، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، التحلي بالإرادة السياسية الصادقة والتصميم القوي لكي يتم التخلص من الاعتماد على تلك الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، كأدوات للأمن الوطني. ويرحب بلدي أيضاً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧، ويأمل أن تسهم هذه المعاهدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتخليص جميع البلدان بالكامل من كل أسلحة الدمار الشامل، وبدون أي استثناء.

بينما تشهد مناطق عديدة نجاحاً في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بفضل التعاون بين بلدان هذه المناطق وإدراكها حتمية التعايش السلمي، غير أن منطقة الشرق الأوسط، للأسف، تستعصي على الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويرجع ذلك إلى رفض إسرائيل لأي مسعى في هذا الصدد، واستمرارها في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية وإخضاع

يقيان على إمكانية استخدام هذه الأسلحة، سواء أكانت متعمدة، أم عرضية، أم نتيجة خطأ في التقدير، مع ما يجره ذلك من عواقب وخيمة على البشرية جمعاء. وهذه الإمكانيّة ما من شأنها إلا أن تزيد من ظهور بلدان جديدة حائزة للأسلحة النووية، ومن حصول جهات من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية، على تكنولوجيا الأجهزة المتفجرة النووية. في ضوء الالتزامات التي قطعت أو التي أعيد تأكيدها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ثمة أمل في إمكانية عكس مسار هذه التطورات في أسرع وقت ممكن، من أجل ضمان مصداقية عدم الانتشار النووي الدولي ونظام نزع السلاح واستدامتهما في المستقبل

كان الاحتفال الافتتاحي للتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، دليلاً واضحاً على التزام عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها بالإسهام إلى حد كبير في القضاء قضاء مبرماً على الأسلحة النووية، وفي إحلال السلم والأمن الدوليين. ولذلك وقعت جمهورية أنغولا على المعاهدة خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وترى أنغولا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إعطاء الأولوية لعملية نزع السلاح النووي، حيث توجد حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير ملموسة تجسد التزاماً واضحاً بالإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها الدول النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

**السيد المنزلاوي** (المملكة العربية السعودية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. نحن واثقون من قدرتكم على توجيه أعمال اللجنة بنجاح. كذلك نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها سلفكم، سعادة الممثل الدائم للعراق في رئاسة اللجنة في الدورة السابقة.

تؤكد المملكة العربية السعودية الحق الأصيل لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءاتها. ونؤيد أيضا الدعوة إلى تيسير نقل التكنولوجيا والخبرات والمعدات المتصلة باقتناء الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية. وتستند معاهدة عدم الانتشار إلى ثلاث ركائز وهي: عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة الذرية. ونحث البلدان الصناعية على إزالة العراقيل التي تقف في طريق نقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان النامية بصفة عامة.

يشدد بلدي على أهمية تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتأسف المملكة العربية السعودية، في هذا الصدد، لاستمرار النظام السوري في ارتكاب العديد من المجازر ضد الشعب السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية. ونطالب بضرورة محاسبته على ذلك.

إن بلدي، من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وإدارة الأنشطة الواردة فيه، يأخذ في الحسبان أهمية ذلك للبشرية جمعاء، بحيث يجب ألا تقيد المساعي الرامية الحق الأصيل لكل دولة في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

في الختام، يؤمن بلدي إيمانا قويا بأن الإرادة الدولية، قادرة على التوصل إلى حلول جذرية لجميع العقبات التي تعترض سبيل التوصل إلى حل العديد من المسائل المطروحة أمام مجتمعاتنا المحورة. ونحن على ثقة ويقين بحكمتكم لإدارة هذا الموضوع.

**السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** بداية، أود باسم الوفد الصيني، أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. إنني على ثقة من أن حكمتكم وخبرتكم الدبلوماسية الثرية ستوجهان هذه الدورة نحو النجاح. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاوننا الكامل معكم ومع الوفود الأخرى أيضا.

جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في هذا السياق، يعترف بلدي، إلى جانب المجموعة العربية، بتقديم مشروع قرار يتضمن تكليف الأمين العام بدعوة دول المنطقة والدول الثلاث الراعية للقرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ إلى المشاركة في مؤتمر للتفاوض على معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط اعتبارا من عام ٢٠١٩، وذلك بناء على ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بإرادتها الحرة، وأن يتخذ المؤتمر قراراته بتوافق الآراء.

في الماضي، أيدت المملكة العربية السعودية الاتفاق النووي بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا، استنادا إلى قناعتها التامة بضرورة بذل كل ما يلزم لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والعالم. إلا أن إيران، للأسف، استغلت العائد الاقتصادي المتولد عن رفع الجزاءات عنها وسخرته للاستمرار في أنشطتها المزعزعة لاستقرار المنطقة، وخاصة من خلال تطوير القذائف التسيارية ودعم الجماعات الإرهابية في المنطقة، ولا سيما حزب الله الإرهابي وميليشيا الحوثيين الإرهابية التي تواصل إطلاق القذائف التسيارية الإيرانية الصنع والمنشأ باتجاه مدن المملكة العربية السعودية، حتى بلغ عددها في يوم أمس ما مجموعه ١٩٩ قذيفة. هذا بالإضافة إلى أنشطتها المزعزعة لأمن وسلامة الأنشطة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، مما يهدد بالخطر الاقتصاد العالمي.

يطالب بلدي المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم وموحد ضد إيران وأعمالها العدائية المزعزعة لاستقرار المنطقة، ومطالبتها من خلالكم بالامتناع عن دعم الإرهاب، والتزامها بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقذائف التسيارية، ولا سيما القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام ميثاق الأمم المتحدة.

طريق الحوار والتشاور؛ وأن نراعي الشواغل الأمنية المشروعة لكل بلد من أجل تحقيق الأمن المشترك والشامل.

هذا العام، شهدت الحالة في شبه الجزيرة الكورية تغيرات كبيرة. فقد جرى إحراز تقدم إيجابي بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وتعود الأطراف إلى المسار الصحيح نحو التوصل إلى تسوية من خلال الحوار والتشاور. وأثبت التاريخ أن الحوار والتفاوض هما السبيلان الأساسيان لتعزيز عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي اتفاق متعدد الأطراف أقره مجلس الأمن، إنجاز كبير للمجتمع الدولي. ويجب على جميع الأطراف التثبت بخطة العمل الشاملة المشتركة من أجل الحفاظ على هذا الإنجاز الكبير للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

أما فيما يتعلق بسورية، وبعد مرور سنوات عديدة على نشوب النزاع، فإن التسوية السياسية تظل هي السبيل المجدي حقا لحل المسألة. وترى الصين أنه يجب إجراء تحقيق كامل وموضوعي ومحايدين في جميع حالات الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية بغية التأكد من أن الاستنتاجات تستند إلى أدلة قوية وتصمد أمام اختبار الزمن. والالتزامات والحكم المسبق لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الأمور.

ثانيا، يجب علينا أن نتمسك بسلطة وحرمة القواعد والمعايير الدولية القائمة، وأن نرفض المعايير المزدوجة والممارسة المتمثلة في وضع القانون المحلي فوق القانون الدولي. فبعض البلدان تفرض جزاءات انفرادية وتمارس الولاية القضائية في مناطق بعيدة استنادا إلى قانونها الداخلي. وذلك لن يؤدي إلا إلى تقويض الثقة فيما بين البلدان وانتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي بصورة خطيرة.

يصادف هذا العام مرور مائة عام على انتهاء الحرب العالمية الأولى. إن الحريين العالميتين، وأكثر من ٤٠ عاما من الحرب الباردة، قد علّمت البشرية دروسا عميقة ومؤلمة. وتصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الأربعين للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، واعتماد وثيقتها الختامية (القرار د١٠-٢). لقد جمعت تلك الدورة البلدان معا من أجل مواصلة الحوار والتعاون وتعزيز عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، الأمر الذي لا يزال حيا في ذاكرتنا.

يشهد عالم اليوم تطورات كبيرة وتحولات وتغييرات عميقة. وإذا يمضي العالم نحو تعدد الأقطاب ويتحول إلى عالم أكثر عولمة ورقمنة، فإن موجة جديدة من الثورة التكنولوجية والصناعية تتيح فرصا وتنطوي على تحديات لم يسبق لها مثيل. وقد غدت سياسات القوة وعقلية الحرب الباردة أمرا عفا عليه الزمن، وفي الوقت نفسه، فإن التدابير الانفرادية والحماية لا تحقق لنا أي نجاح. إن المجتمع الدولي بحاجة إلى العمل معا لدعم النظام الدولي القائم على القواعد.

وفي مواجهة هذه التطورات والتحديات والمهام الجديدة، دعا الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى تجديد الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والجهود المشتركة لبناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية وتحقيق عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي. ولا يمكن أن تتحقق تلك الرؤية إلا عن طريق التعاون، ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا من أجل جعلها حقيقة واقعة.

أولا، تظل تعددية الأطراف نهجا فعالا تجاه التصدي للتحديات المشتركة وحل المنازعات الدولية. وفي السياق الحالي، يحتاج العالم إلى تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى. ويجب علينا أن ننشئ بالنظام الدولي القائم على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ وأن ندعو إلى تحقيق أمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام؛ وأن نجسّر الخلافات ونسوي النزاعات عن

وتدعم الصين تعددية الأطراف وتُخلص لذلك المسار. وتؤيد الصين بشدة خطة العمل الشاملة المشتركة وتتمسك بها، وقد احترمت التزاماتها وتعهداتها وأوفت بها. وتؤيد الصين جدول أعمال نزع السلاح الذي طرحه الأمين العام، وتشيد بالرؤية المتمحورة حول الإنسان، والمجسدة في جدول الأعمال، وهي تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الأطراف الأخرى لإعطاء زخم جديد لعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف. تلتزم الصين بتعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة والتعاون بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، مع الحفاظ على التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالميين.

وتدافع الصين عن القواعد والمعايير الدولية وتتمسك بقوة بآلية نزع السلاح القائمة. وقد شاركت الصين بهمة في المناقشات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح وهيئاته الفرعية، ودعت إلى كسر الجمود من خلال طرح مواضيع جديدة، ودعمت بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي تشارك فيها جميع الأطراف المعنية في مؤتمر نزع السلاح، وفقا لولاية شانون. وقد اضطلعت الصين منذ أمد بعيد بدور نشط في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وروجت لركائز المعاهدة الثلاث بطريقه متوازنة، وأيدت التعجيل بعقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن الصين، بوصفها من أوائل البلدان الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تحترم دائما التزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية. ومنذ العام الماضي، اعتمدت الأمانة التقنية المؤقتة مجموعه من محطات نظام الرصد الدولي في الصين، وتم تشغيل عملية إرسال البيانات في الوقت الحقيقي.

وتساهم الصين في تطوير النظام الدولي، وتعمل بنشاط على تعزيز الحوكمة الأمنية العالمية. وقد عقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالمسائل المتصلة بالفضاء الخارجي،

وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ بصورة جدية القواعد والمعايير الدولية القائمة في المجالات النووية والبيولوجية والكيميائية، وأن يحافظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار. ويجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تعمل بما يتماشى تماما مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعندما يتعلق الأمر بالامتنال، ينبغي عدم تشويه ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو توسيع نطاقها بشكل تعسفي. وفيما يتعلق بالتنفيذ، ينبغي إيلاء أهمية متساوية لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية والأسلحة الكيميائية المهجورة. وينبغي اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل الموضوعية في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بتوافق الآراء، وهو ترتيب فعال بغية ضمان توفير الأمن للجميع.

ثالثا، ينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان الحالة الأمنية الجديدة، وأن نفسح المجال تماما أمام الإبداع، وأن نعزز سبل الاتصال والتشاور بغية جعل الحوكمة الأمنية العالمية أكثر عدلا وإنصافا وفعالية.

إن أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى، آخذة في الازدياد. وعلى الرغم من أنه لا يمكن وصف أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام بالكمال، فإن إنشاء هيئات فرعية لمناقشة المسائل الأساسية هو في حد ذاته خطوة كبيرة إلى الأمام. وينبغي لجميع البلدان أن تواصل تنشيط مؤتمر نزع السلاح بدلا من إنشاء مجموعات خارجية جديدة تقوض دوره وسلطته.

وفي ظل التطور السريع للذكاء الاصطناعي، فإن الآثار المدمرة الناجمة عن الجمع بين أسلحة الدمار الشامل والذكاء الاصطناعي تشكل مصدر قلق بالغ. ويستدعي ذلك وضع التشريعات اللازمة فيما يتعلق بالتطبيقات العسكرية لهذه التكنولوجيات في إطار القواعد والمعايير الدولية الجديدة التي وضعت من خلال التفاوض.

التطورات الإيجابية العديدة التي سجلت على مدار العام الماضي في مجال نزع السلاح.

إننا نرحب بنجاح عقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، في شهر حزيران/يونيه الماضي. والجهود المبذولة على جميع المستويات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تكتسي أهمية خاصة لغيانا باعتبارها دولة نامية صغيرة، بالنظر إلى العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة لانتشار الاتجار غير المشروع في أراضينا. إن تلك التجارة والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بها، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، تشكل كلها عقبات أمام تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقتنا وتغذي ثقافة العنف.

وترى غيانا أن برنامج العمل يقدم إسهاما مهما في مكافحة تلك الآفة وترحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق). وقد شجعنا بشكل خاص الأساليب الصغيرة ولكن المهمة التي تحققت من خلال تضمين إشارات إلى الذخيرة. ونأمل أن تتمكن الدول الأعضاء في السنوات القادمة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى توسيع نطاق برنامج العمل لمعالجة مسألة الذخيرة بطريقة شاملة. ونحث جميع الدول الأعضاء على العمل على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، ونود أن نؤكد أهمية التعاون الدولي والمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة لبلدان مثل غيانا. كما نؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة تجارة الأسلحة ونشجع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على المعاهدة على التعجيل بالقيام بذلك من أجل ضمان عالميتها.

وفيما يتعلق بمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، لا تزال غيانا ثابتة في اقتناعها بأن الأسلحة النووية ليس لها مكان

الذي اقترحته الصين وروسيا، هذا العام بنجاح. يحدونا الأمل في أن تقوم الأطراف أيضا بدور نشط في مناقشات المتابعة بغية وضع الأساس للتعجيل ببدء المفاوضات على إبرام معاهدة. تولي الصين أهمية لتأثير التطورات المستجدة في ميدان العلم والتكنولوجيا على الأمن الدولي وتحديد الأسلحة. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، بشأن هذه المسألة بغية تعزيز الحوكمة العالمية في تلك الآفاق الجديدة. وستواصل الصين استضافة دورات تدريبية في مجالي عدم الانتشار والسلامة والأمن النوويين، لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام إلى البلدان المجاورة للمساهمة في تخفيف الأزمة الإنسانية.

**السيد تن - باو (غيانا) (تكلم بالإنكليزية):** إسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين. وأتمنى لكم كل النجاح في أداء ولايتكم، ويمكنكم التعويل على دعم غيانا التام. وأهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

تؤيد غيانا البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/73/PV.2)، وتود تسليط الضوء على بضع نقاط بصفتها الوطنية.

أولاً، لا تزال غيانا ثابتة في التزامها بجدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح من جميع جوانبه. إن صون السلام والأمن الدوليين، وهو الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، يتطلب بذل جهد جماعي من جانب جميع الأعضاء، ونزع السلاح عنصر أساسي في جهودنا لتحقيق هذا الهدف. ويصبح نزع السلاح أكثر إلحاحاً عندما نعتبر أن التنمية تعتمد على مجتمعات مسالمة ومستقرة وآمنة والعكس صحيح. وكما تقرر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بحق، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون إحلال السلام، ولا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق التنمية المستدامة. لذلك، شعرت غيانا بالتشجيع الكبير بسبب

في الختام، يسر غيانا الاعتراف المتزايد بضرورة إدراج بُعد جنساني في مداولاتنا بشأن مسائل نزع السلاح والسلام والأمن. وندرك الإسهام الأساسي للمرأة في تلك القضايا الحرجة، ونعتقد أنه ينبغي إشراك المرأة في جميع مستويات النقاش وصنع القرار. وتكرر غيانا تأكيد التزامها القوي والمبدئي بجدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح، وتطلعها إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. لذلك، نعتزم مواصلة المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة.

**السيد تشو تاي يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):**  
إسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى لهذه الدورة. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل لنجاح اللجنة تحت قيادتكم المقتدرة.

خلال المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة الأولى العام الماضي، في وقت تصاعد فيه التوتر في شبه الجزيرة الكورية، تكلمنا بصوت واحد في الدعوة إلى اتخاذ إجراء موحد لإعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الطريق المؤدي إلى نزع السلاح النووي. إن نقاش اليوم يدور في سياق مختلف تماماً، حيث تدهورت الحالة في شبه الجزيرة الكورية بشكل كبير في بداية هذا العام وحدثت تغييرات هائلة منذ ذلك الحين نحو الأفضل. حيث لم يضع قادة الكوريتين والولايات المتحدة الفرصة المحدودة التي طال انتظارها، والتي توفرها دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونج تشانج المقرر تنظيمها في شهر شباط/فبراير. ونتيجة لذلك، عُقدت ثلاثة مؤتمرات قمة بين الكوريتين في بانغونجوم وبيونغ يانغ بعد عقد من التوقف، وعُقد مؤتمر القمة التاريخي بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة، وهي الأولى من نوعها على الإطلاق في العلاقات بين البلدين.

وأكد الزعيمان الكوريان من خلال إعلان بانغونجوم الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل، الهدف المشترك المتمثل في إخلاء

في علمنا وأن استمرار وجودها يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وروح الميثاق. إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية العام الماضي أغلق فجوة قانونية مهمة، وعزز القاعدة العالمية للقضاء التام على الأسلحة النووية. وتذكر غيانا أن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يرتكز بعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. وكنا أول بلد يوقع ويصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية كعلامة على التزامنا بالإسهام في تحقيق هذا الهدف، الذي يعتمد عليه أمن كوكبنا وشعبه. ونحث جميع الدول الأعضاء على التصديق على المعاهدة لضمان دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

ونود أيضاً أن نشدد على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك القانونية الأخرى التي تقوم عليها بنية نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونناشد جميع أصحاب المصلحة على إظهار قيادة مسؤولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وتؤكد غيانا من جديد التزامها باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتدين استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف تحت أي ظرف من الظروف. وموقفنا هو أن استخدام الأسلحة الكيميائية ينتهك القواعد والمعايير الدولية وحقوق الإنسان للأشخاص المتضررين من استخدامها. ونشعر بالجزع إزاء حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية التي أكدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونرحب بالقرار المتخذ في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن التصدي للتهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ونود أن نشدد على أهمية إسناد المسؤولية كلما استخدمت الأسلحة الكيميائية كوسيلة لضمان عدم إفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقاب. ونعتقد أيضاً أن عملية الإسناد يجب أن تكون مبنية على الأدلة وتجري بطريقة نزيهة.

السلاح التي أعلنها الأمين العام مؤخرا، من التصدي للتحديات الحالية والناشئة بطريقة أكثر فعالية وشمولا.

ومن أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار الواقع الجغرافي السياسي الحالي، فضلا عن الديناميات المتغيرة. وهذا هو السبب في أننا نرى أن اتباع نهج تدريجي على أساس معاهدة عدم الانتشار، وهي حجر زاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار، يمثل السبيل الأكثر واقعية، لا سيما بالنظر إلى ضرورة إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه العملية.

وفي سياق القيام بذلك، نعتقد أن التركيز ينبغي أن ينصب على المهمتين اللتين طال انتظارهما: التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب جعل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في قمة أولوياتنا، حيث أن المعاهدة تقوم بدور بارز في تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. ويدعو وفد بلدي الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة إلى التصديق عليها بحيث يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ عاجلا وليس آجلا. ومن المهم للغاية أيضا بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. وبصفتها عضوا في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لن تدخر جمهورية كوريا وسعا من أجل تمهيد الطريق لتحقيق هذا الهدف.

كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده الجماعية الرامية إلى التصدي لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات من غير الدول والجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية العالمية. ويؤدي قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) دورا هاما في منع الإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل، وسنواصل تقديم الدعم الكامل إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار

شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل، والذي أعيد تأكيده في البيان المشترك لسنغافورة المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ووقعه زعيما الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اللذين وافقا أيضا على العمل على تغيير علاقتهما الثنائية وإقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. وخلال مؤتمر القمة الثالث بين الكوريتين في بيونغ يانغ في منتصف شهر أيلول/سبتمبر، وافق زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كيم جونج أون، أيضا على تفكيك موقع اختبار محرك قذائف دونغتشونغ - ري ومنصة الإطلاق تحت مراقبة خبراء من الدول المعنية. كما أشار إلى استعداده لتفكيك المنشآت النووية بشكل دائم في يونغبيون، إذا اتخذت الولايات المتحدة تدابير مماثلة.

ورغم فترات التقدم والتراجع والفترات الفاصلة بينهما، يبدو أن مفاوضات الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بدأت تحقق تقدما كبيرا الآن، بفضل الزيارة الناجحة التي قام بها الرئيس مون جاي إلى بيونغ يانغ في شهر أيلول/سبتمبر، تلاها اجتماع مؤتمر قمة مع الرئيس دونالد ترامب، هنا في نيويورك، بعد أسبوع، وكذلك زيارة المتابعة لبيونغ يانغ التي قام بها وزير الخارجية مايك بومبيو يوم الأحد الماضي، والتي قد تتضافر جميعها لتؤدي إلى عقد الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤتمر قمة، في غضون عام.

ويوفر هذا التطور الإيجابي الذي شهدته شبه الجزيرة الكورية خلال الأشهر القليلة الماضية، على الرغم من وعورة الطريق الذي ينتظرنا، بارقة أمل في التصدي للتحديات الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار التي يواجهها العالم حاليا، وخاصة في هذه المناسبة المشهودة بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، لا يمكننا المبالغة في الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جهودنا المشتركة الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ونأمل ونتوقع أن نتمكن، من خلال خطة نزع

لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبعقد أول اجتماع له في جنيف في آب/أغسطس.

وبشأن مسألة أمن الفضاء الإلكتروني، نرى ضرورة أن توافق اللجنة الأولى على إعادة إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين، بعد إعادة إنشائه، أن يواصل الاستفادة من المناقشات التي جرت استناداً إلى تقارير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٠ (انظر A/65/201)، ولعام ٢٠١٣ (انظر A/68/98) ولعام ٢٠١٥ (انظر A/70/174). وبصفتنا عضواً في مجموعة الأصدقاء المعنية بالحوكمة الإلكترونية وأمن الفضاء الإلكتروني، سنعمل بشكل وثيق مع الأعضاء الآخرين لمواصلة تعميق وتوسيع مناقشاتنا بشأن هذا التحدي العابر للحدود في اللجنة الأولى في الوقت المناسب.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام وفد بلدي بنجاح أعمال اللجنة الأولى في هذا العام ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءً خلال الأسابيع الأربعة القادمة.

**السيد كاراسو سيليدون (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):**  
أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة الأولى. ويمكنكم أن تعولوا على الدعم القوي لوفد بلدي.

يظل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها محور مناقشاتنا، والتي يُذكرُ خلالها خطاب وأفعال بعض الأطراف بأنه يجب علينا، كمجتمع دولي، أن نظل يقظين وأن نطالب جميع الدول بالوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن هذه المسألة على نحو لا لبس فيه ودون استثناء.

ويتيح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ لنا فرصة جديدة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية،

١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا السياق، استضافت جمهورية كوريا في سول في الشهر الماضي للمرة الثانية المؤتمر الإقليمي لتوعية القطاع الصناعي لدول تحالف منطقة المحيط الهادئ والبرازيل بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك تحت رعاية عملية فيسبادن. وبمشاركة العديد من بلدان المنطقة، فضلاً عن منظمات غير حكومية وشركات عالمية، أتاح المؤتمر فرصة حقيقية لأصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي لتبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات اللازمة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا نتغاضى عن خطر الأسلحة التقليدية، حيث أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زالت هي الأسلحة المفضلة في النزاعات المسلحة والعنف في جميع أنحاء العالم. والواقع أن تلك الأسلحة قد أصبحت أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في عصرنا، وهي لا تمثل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضاً للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، ستقدم جمهورية كوريا وأستراليا بصورة مشتركة خلال هذه الدورة مشروع قرار بشأن منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها للمرة الأخيرة. وتقييمنا هو أن القرار الذي يصدر كل سنتين، والذي يجري تقديمه منذ عام ٢٠١٠، قد حقق الغرض المنشود منه في تعزيز الجهود المتضافرة لمكافحة أنشطة السمسرة غير المشروعة. وبالنظر إلى تكرار المضامين على النحو الذي نلحده في عدد من القرارات التي تُقدم سنوياً، نأمل أن يكون لقرارنا المشترك بالتوقف عن تقديم هذا القرار أثر إيجابي على جهودنا الرامية إلى جعل عمل اللجنة الأولى أكثر فعالية.

في الختام، أود أن أؤكد على أن التكنولوجيات الناشئة تستدعي أن نبذل جهوداً متضافرة في مجالات مثل أمن الفضاء الخارجي وأمن الفضاء الإلكتروني. وفي هذا الصدد، نخطط علماً بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى

لوقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/73/159). وتؤكد كوستاريكا من جديد ضرورة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، على أن تتضمن هذه المعاهدة قواعد تنظيمية بخصوص المواد القائمة، فضلا عن آليات للتحقق وتدابير لبناء الثقة. وينبغي أن تكون هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني الدولي لعدم الانتشار. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي منها تحقيق نزع السلاح النووي.

إن القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أمر حتمي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشدد على أهمية تحقيق عالمية الاتفاقيات الدولية بشأن هذه المسائل، ونؤكد من جديد أن أي استخدام عشوائي للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وخاصة ضد السكان المدنيين، أمر غير مقبول. علاوة على ذلك، نرى أن استمرار الشلل في مؤتمر نزع السلاح لا يمكن قبوله. ونؤكد مجددا استعدادنا لاستئناف جدول أعمال المؤتمر وتنشيطه.

إن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة يمثل أولوية لمعالجة شاملة لتجارة الأسلحة غير المنظمة، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على السلام والاستقرار العالميين. ولا تزال الانتهاكات المتعددة والجسيمة للهدف الرئيسي للمعاهدة تؤثر تأثيرا مباشرا على السكان المدنيين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في حالات النزاع المسلح. ويجب أن تتوقف عمليات النقل غير المشروع إلى مناطق النزاع، وينبغي مساءلة من لا يمثلون اللوائح عن أفعالهم غير المسؤولة.

وفي هذا السياق، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بمعالجة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل مناسب. إن المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

فيما تعزز هذه المعاهدة وتكمل نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ويشكل اعتماد المعاهدة خطوة أساسية نحو إزالة الأسلحة النووية بصورة شفافة ولا رجعة فيها وعلى نحو يمكن التحقق منه. ومرة أخرى، ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي ستمكننا، بمجرد دخولها حيز النفاذ، من تعزيز القواعد القانونية والسياسية المناهضة استخدام الأسلحة النووية، تماشيا مع فرضيتنا الرئيسية المتمثلة في الواجب الإنساني لحظر الأسلحة النووية.

ومن الضروري أن تمثل الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتوقع نجاح العملية المؤدية إلى عقد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، فضلا عن تحقيق نتائج ملموسة في عملية التنقيح، حيث أنه لا يمكن ببساطة القبول بحدوث مأزق مماثل لذلك الذي واجهناه في عام ٢٠١٥. وبالمثل، فإننا نؤكد مجددا على الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو دول المرفق ٢ إلى التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

نعرب عن بالغ سعادتنا بالخطوات المتخذة فيما يتعلق بنزع السلاح في شبه الجزيرة الكورية، والتي أبلغنا بها قبل بضع دقائق، ونشجع التنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها من أجل نزع السلاح النووي بصورة كاملة.

كما نكرر الدعوة الموجهة للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اعتماد تدابير جديدة من أجل تخفيض مخزوناتنا بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ويجب التوقف عن مواصلة تطوير الترسنات النووية وتحديثها وتمديد عمرها. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن التقدم العلمي والتكنولوجي يجب أن يُستخدم من أجل تنمية ورفاه البشرية.

وفيما يتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية، نشير إلى تقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة

وقد شهدنا تطورات بالغة الأهمية في المجموعة النووية خلال العام الماضي. إن أي عمل ضد النظام الدولي لعدم الانتشار ينبغي التصدي له بوضوح كما ينبغي الترحيب بالخطوات الإيجابية. في هذا الصدد، وبينما ننتظر خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، نرحب بالمحادثات بين الكوريتين والحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجدونا أمل صادق في أن تأتي هذه الفرصة التاريخية بنزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه، وسلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. سيكون ذلك أساسيا في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي أحد أبرز إنجازات الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وجميع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المكلفة برصد تنفيذ الاتفاق وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تؤكد امتثال إيران للاتفاق. وينبغي الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها بالكامل دون انقطاع، وبطريقة شفافة، وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ومن المؤسف أنه لم يتسن التوصل إلى نتيجة تتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الأخير. وينبغي لنا أن نغتنم فرصة المؤتمر الاستعراضي القادم في عام ٢٠٢٠. فنحن بحاجة إلى إحراز تقدم بشأن خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والمؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إصالحها.

والقضاء على الأسلحة النووية هو هدفنا المشترك. ومع ذلك، لا يوجد طريق مختصر لتلك العملية وينبغي أن تكون الجهود واقعية وأن تشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية فيها بنشاط. ونحن مستعدون للعمل على إعادة بناء الثقة مع شركائنا

قد أتاح لنا الفرصة للتفكير في التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج وعناصره التكميلية، مثل إدراج الذخائر في برنامج العمل بهدف تنفيذه على نحو فعال. وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، لا يزال أماننا عمل كثير، مثل الإقرار بأنه يجب أن يكون هناك ضوابط أكبر على العرض والطلب والمزيد من السيطرة على وصول المدنيين إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفيما يتعلق بالذخائر العنقودية، ندين استخدامها من قبل أي جهة وفي أي ظرف من الظروف.

ونعتقد أن السلام والأمن يتطلبان ما هو أكثر من تحديد الأسلحة. وكوستاريكا ستواصل الإصرار على ضرورة تطوير العقائد الأمنية القائمة على النماذج العسكرية البحتة كيما تركز على الناس وتستند في الأساس إلى تعزيز واحترام سيادة القانون وإلى نماذج التنمية المستدامة والأمن البشري.

وندعو إلى تركيز الجهود على منع نشوب النزاعات. ولا بد أيضا من تعزيز النظام المتعدد الأطراف وتشجيع المفاوضات والحوار بشأن نزع السلاح الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بجدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح، والذي يتزامن نهجه مع الأهداف المذكورة آنفا.

**السيدة جاليسكان (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. أود أيضا أن أعرب عن عزم وفدي على تقديم كامل الدعم والإسهام في عمل اللجنة الأولى.

نجتمع مرة أخرى في وقت تزداد فيه المخاطر. وللأسف، فإن الثقة بين الدول الأعضاء تتآكل بشكل خطير، وهناك انقسام راسخ بشأن كيفية المضي قدما نحو نزع السلاح النووي، وعاد استخدام الأسلحة الكيميائية إلى الظهور، دون مساءلة. وعلى الرغم من التحديات، فإن مساعي الجماعة ترمي إلى إيجاد السبل للنهوض بنزع السلاح، مع أخذ الآراء المختلفة في الاعتبار.

وتركيا يشرفها أن تكون آخر رئيس لمؤتمر نزع السلاح هذا العام. ووفقا للأهمية التي نعلقها على عمل مؤتمر نزع السلاح، أجرينا مفاوضات بطريقة مسؤولة وشفافة، بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقرير المؤتمر (A/73/27) والقرار بشأن التقرير. وسيقدم مشروع القرار بشأن التقرير إلى اللجنة.

وهناك أيضا مجال كبير للمضي قدما في عملنا في مجال الأسلحة التقليدية. ففي كل عام يقتل أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص جراء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب بالوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن ملتزمون بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، وتعزيزهما بشكل فعال. ومعهادة تجارة الأسلحة أداة هامة في هذا المجال أيضا.

كما أننا ملتزمون بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ونرحب بإدراج الفضاء الخارجي كبندي في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونود أن نعلن أن الاستعدادات جارية أيضا لإنشاء وكالة فضاء تركية.

وفي هذه البيئة، من الضروري العودة إلى التفاهم الأمني القائم على التعاون. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز مداولاتنا هنا على سبل إيجاد أرضية مشتركة، مع بذل جهد صادق لكي يفهم كل منا الآخر، والتوصل إلى حلول توفيقية. والحفاظ على المعاهدات والاتفاقات القائمة وقرارات مجلس الأمن لا يزال جانبنا رئيسيا. وفي هذه المناسبة، نرحب أيضا بجهود الأمين العام

في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. ونكرر النداءات التي صدرت في هذه القاعة من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في جنيف والتحقق من نزع السلاح النووي.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل جريمة ضد الإنسانية، وهو انتهاك لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الصعب القبول بأن استخدام تلك المواد أصبح الآن خبرا يوميا. ويؤسفنا أن ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية لم تمتد في العام الماضي. إن الرفض الحازم والواسع النطاق للإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية قد أدى إلى انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، عندما طلب من الأمانة العامة وضع ترتيبات لتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وتركيا أيدت تلك المبادرة بشدة في لاهاي. بيد أن هذا التطور لا يعني مجلس الأمن من واجبه الأساسي للحفاظ على وحدة الصف وإيجاد حل لتلك المسألة. والمؤتمر الاستعراضي القادم للدول الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في الشهر المقبل، يوفر فرصة للوقوف على الحالة الراهنة وتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية هي الإطار الرئيسي فيما يتعلق باستخدام تلك المواد. وعلى الرغم من أن نتيجة المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠١٦ لم تكن مرضية، يسرنا أن اجتمع الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي قد أسفر عن برنامج عمل جديد خلال فترة ما بين الدورتين. وفي هذا السياق، نؤيد تقديم جميع الدول الأطراف في الاتفاقية تقارير طوعية لبناء الثقة.

وإنشاء وصيانة حرمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم يمكن أن يكمل جهود عدم الانتشار.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية إنجاز مشجع. وقد أيدت نيبال المعاهدة خلال اعتمادها ووقعت عليها لاحقا. ونحن الآن بصدد الشروع في العمليات القانونية والدستورية الداخلية للتصديق على المعاهدة. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن توقع وتصدق على المعاهدة لضمان دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

وعلى الرغم من أن تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية إنجاز ملحوظ، يجب علينا أن نعمل بصورة دؤوبة من أجل تحقيق الامتثال لها على الصعيد العالمي. ونأمل أن يكون المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي سيعقد الشهر المقبل، فرصة هامة لزيادة تعزيز نظام المعاهدة وتعزيز الامتثال لها.

وفي ضوء التطورات البيولوجية والتكنولوجية السريعة، فإن نيبال تسلم بأهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وهناك حاجة عاجلة إلى آلية مؤسسية عالمية وغير تمييزية وملزمة قانونا للتنفيذ الشامل لأحكام المعاهدة ومعالجة مسألة التهديدات البيولوجية.

وترحب نيبال بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. والإقرار تحديدا في الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3)، المرفق) بالصلة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذ برنامج العمل تطور يستحق الثناء.

والتكنولوجيا عامل قوي للتغيير والتحول. وفي الوقت نفسه، فقد صارت سيطرة الإنسان على التكنولوجيا الجديدة والآلية أكثر أهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. فتسليح

الرامية إلى وضع جدول أعمال نزع السلاح في المقدمة، وتطلع إلى مساعدته في تلك الجهود.

**السيد بوديال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن التزام نيبال الثابت بنزع السلاح والسلام والأمن الدوليين ينبع من قواعد السلام العالمي المنصوص عليها في دستور نيبال ويشكل أساسا لسياستنا الخارجية. ونؤمن أنه ما من شيء عدا تعزيز قواعد السلام العالمي يمكن أن يكفل نزع السلاح العام والكامل والمحدد زمنيا وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية. وتعتقد نيبال أن استخدام أو التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي البيئي.

والأسلحة النووية، على وجه الخصوص، مصدر للمعضلات الأمنية المستمرة وليست رادعا فعالا. ولذلك، ينبغي ألا تشكل جزءا من العقيدة الأمنية لأي دولة. والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استخدامها. وإلى أن تتم إزالتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع ضمانات دولية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية أهمية مبادئ الشفافية والارجعة وإمكانية التحقق من الأسلحة النووية من أجل تحقيق إزالتها الكاملة والمحددة زمنيا.

ونعتقد أن التعجيل بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيعطي معنى حقيقيا لجهود نزع السلاح النووي.

وفي الختام، ترحب نيبال بمبادرة الأمين العام لنزع السلاح، على أمل أن تضفي زخماً متجدداً على نزع السلاح. ونأمل أن تجعل خطة تنفيذها جدول أعمال نزع السلاح إحدى أولويات الأمم المتحدة. ونعتقد أن جدول الأعمال سيتيح تنشيط الحوار والمفاوضات بشأن نزع السلاح على الصعيد الدولي. بيد أن هذا الحوار ينبغي ألا يكون تكراراً للمواقف، كما حدث في الماضي؛ بل ينبغي أن يكون حواراً حقيقياً، من أجل السعي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، وبناء الثقة بغية القضاء على الأخطار التي تهدد وجود البشرية، وبناء عالم أكثر أماناً وأماناً، ومنع تسليح التكنولوجيا الجديدة والفضاء الخارجي، وترك عالم آمناً للأجيال القادمة.

**السيد باه (غينيا) (تكلم بالفرنسية):** في البداية، اسمحوا لي أن أعرب لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين عن خالص تحاني الوفد الغيني على انتخابكم لتوجيه دفة أعمال اللجنة الأولى. ونؤكد لكم دعمنا الكامل.

وأود أن أعثم هذه الفرصة لأهنئ الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على بيانها القوي أمام اللجنة.

ويؤيد الوفد الغيني البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.2). غير أننا نود أن نبدي ملاحظات إضافية بصفتنا الوطنية.

إن مداولاتنا تجري في ظل خلفية دولية تتسم بالتقدم في تحديد الأسلحة التقليدية والرغبة في زيادة تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد استجابات ملائمة للتحديات العالمية، على الرغم من جمود آليتنا الرئيسية في مجال نزع السلاح، وهي مؤتمر نزع السلاح.

والتزام السلطات الغينية بنزع السلاح عدم الانتشار خيار استراتيجي يبرهن على التزامها القوي بالاستقلال والسلم

المركبات الموجهة عن بعد، والطابعات الثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات الآلية، والفضاء الإلكتروني تشكل تهديداً خطيراً للبشرية. وإساءة استخدام التطورات التكنولوجية لا بد أن تثير أسئلة أخلاقية. وتتطلب وضع أطر تنظيمية سليمة على الصعيدين الوطني والدولي وضرورة تعزيز السلوك المسؤول فيما بين الدول والجهات من غير الدول.

وتعتقد نيبال أن الفضاء الخارجي ينبغي ألا يستخدم إلا للأغراض السلمية، وينبغي الحفاظ عليه حالياً تماماً من الأسلحة ومنأى عن سباق التسلح. ويجب الحفاء على بيئة من الثقة والأمن بشأن مسألة الفضاء الخارجي من خلال شفافية أنشطة وتدابير بناء الثقة. كما تؤمن نيبال بأن للنساء والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص أدواراً هامة في نشر الوعي دعماً لنزع السلاح.

وتقر نيبال بأهمية عملية نزع السلاح الإقليمي استكمالاً للجهود العالمية. فمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. كما ينبغي تشجيع المراكز الإقليمية على تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما بينها.

وعلى غرار السنوات السابقة، ستقدم نيبال مشروع قرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ خلال هذه الدورة للجنة. ونقدر الدعم المستمر من جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ونطلب أيضاً من جميع المقدمين التقليديين والوفود الأخرى التكرم بالمشاركة في تقديم مشروع القرار. وعلاوة على ذلك، فإن نيبال تكرر أيضاً دعوة الأمين العام البلدان في المنطقة وخارجها إلى تقديم تبرعات إلى المركز لكفالة استدامة أنشطته وعملياته، ولتمكينه من الوفاء بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة.

الغينية في أن تنفذ المعاهدة على نحو فعال، وكذلك جميع الصكوك القانونية ذات الصلة، ونحن على ثقة بأن المؤتمر القادم للدول الأطراف، الذي سيعقد في جنيف، سيتيح لها الفرصة كي تعيد تأكيد التزامها السياسي بالتنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وتحقيق عالميتها.

إن غينيا تتخذ بالفعل التدابير التشريعية والإدارية والعملية الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأسلحة الصغيرة من خلال النقل المسؤول للأسلحة الرامي إلى الحد من المعاناة البشرية والكوارث. وبفضل الدعم التقني والمالي من مؤسسة كونراد أديناور، قمنا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، في كوناكري، بتنظيم حلقة دراسية إقليمية للبرلمانيين من غرب أفريقيا الذين يديرون مسائل الدفاع والأمن بشأن مساهمة التشريعات في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولذلك يجب أن نكفل ألا ينتهي المطاف بالأسلحة والذخائر المنقولة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول لتركب جرائم الحرب أو انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الحالة المقلقة السائدة حالياً في منطقة الساحل والصحراء، نتيجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشار الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية، تدعو الدول إلى تعزيز التعاون على أساس نهج شامل. وتؤمن غينيا بأن التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي أداة لا غنى عنها في مكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر. وفي هذا السياق، تؤيد غينيا برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إضافة إلى الصك الدولي للتعقب.

وفيما يتعلق بالحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية، نرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدتها مؤتمر قمة سنغافورة والتحسين في العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية

والأمن. وغينيا دولة طرف في الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وفاء منها بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات. وفي هذا الصدد، فهي تدعو إلى تعزيز تعددية الأطراف من أجل نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما بغية لا رجعة نزع السلاح النووي على نحو شفاف يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ونحن على اقتناع بأن الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل بشكل عام، لا يمكن أن تضمن الأمن والاستقرار الدوليين. بل على العكس من ذلك، فإن وجودها يشكل تهديدا دائما للسلم والأمن الدوليين، الذي يؤثر بصفة خاصة، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك يجب أن ينصب تركيزنا على إزالتها، نظرا لما لها من عواقب على البشرية والبيئة.

وتؤيد غينيا بدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة والمتفجرات النووية الأخرى قبل عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وتعتقد غينيا أن معاهدة عدم الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في نزع السلاح، وبالتالي، فإن إضفاء الطابع العالمي عليها يمكن أن يضمن السلم والأمن الدوليين.

وعلى غرار البلدان التي وقعت أو صدقت على الصكوك الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل، فقد شاركت غينيا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة، في أعمال المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس في طوكيو. وأود الآن أن أشكر أمانة معاهدة تجارة الأسلحة والسلطات اليابانية، التي لم تدخر جهداً في كفالة إنجاح ذلك الاجتماع الهام.

ويرحب وفد بلدي بالنتائج الإيجابية التي تحققت، بما في ذلك اعتماد التقرير النهائي الذي يتضمن القرارات والتوصيات الناتجة عن أعمال المؤتمر. ونكرر التأكيد على إرادة السلطات

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تكتسي غاية الأهمية بالنسبة لبلدي والمنطقة والعالم، لأنها تساعد على ضمان ألا تصل الأسلحة إلى الناس أو الجماعات غير القانونية التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وتقوض أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ منها.

ونحن مقتنعون بأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أداة مركزية للنظم الدولية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، ونسلط الضوء على النتائج التي تحققت في المؤتمر الاستعراضي الثالث للبرنامج في حزيران/يونيه. ومع ذلك، فإننا نحث على تطبيق إجراءات عملية وملموسة من أجل تحقيق النتائج في هذا المجال. وفيما يتعلق بمعاملة تجارة الأسلحة، فإن عملية التصديق الداخلية متواصلة، ونأمل أن تُختتم في أقرب وقت ممكن.

وعاماً بعد عام، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا واليابان، قدّمنا مشروع القرار المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه" (A/C.1/73/L.63). وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الممثلة هنا على الدعم المتواصل على مرّ السنين الذي مكن من اعتماد النص بتوافق الآراء. ويحدونا الأمل في أن تتعزز هذه التقاليد في هذه الدورة.

وتتخذ كولومبيا إجراءات شاملة لمعالجة الألغام، بما في ذلك التثقيف بشأن مخاطرها، ومهمة تطهير الأراضي، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، ودعم المشاريع الإنمائية في المجتمعات المحلية المتضررة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا القوي ببركاز اتفاقية أوتوا، التي تسترشد بنهج إنساني وتضع ضحايا هذه الأجهزة في صلب أعمالها.

وفيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وضعنا العديد من المبادرات لمواجهة آثارها العشوائية. ولقد اتخذنا مبادرات باستخدام نهجين محددين. يسعى الأول إلى اكتساب فهم

كوريا. وندعو إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى نزع السلاح النووي وتحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وفي وجه كل الضغوط التي تفاقم المخاطر النووية، يرحّب وفد بلدي بخطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تركز على المسائل المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. إن السلام ونزع السلاح صالح عام ذو قيمة كبيرة. ويجب أن نُبدي الإرادة السياسية للتغلب على الخلافات السياسية والاستراتيجية، بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية وترك سباق التسلح وراء ظهورنا، لصالح مكافحة الفقر والجائحات والتدهور البيئي.

**السيد غونثاليس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين، وأن أعرب عن تأييد وفد بلدي للنجاح في إنجاز العمل المنوط بنا. ويسعدني بشكل خاص أن أحبي زملائي من ميدان نزع السلاح والعديد من أصدقائي في هذه القاعة.

وكما ذكر رئيس بلدي في ٢٦ أيلول/سبتمبر أمام الجمعية العامة:

"يحتاج العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون وتعددية الأطراف. لقد حان الوقت للاتحاد لا الانعزال. وحان الوقت أيضاً لجعل التجارة والتعاون طريقاً للفرص المشتركة." (A/73/PV.8، صفحة ٣١).

بيد أن نجاح التعاون وتعددية الأطراف يستلزم الإرادة السياسية والعزم على تغيير تنفيذ الصكوك القانونية الدولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي.

إن مراقبة الأسلحة التقليدية أمر بالغ الأهمية في منع الاتجار غير المشروع بها. وتجدد الإشارة إلى أن الأسلحة التقليدية، لا أسلحة الدمار الشامل، هي التي توقع أكبر عدد من الضحايا في بلداننا. وجميع التدابير والإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار

الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وتكرر دعوتها إلى الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة بأن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وفي هذه المرحلة، نود أن نؤكد مجددا دعمنا لترشيح السفير رافاييل ماريانو غروسي من الأرجنتين لمنصب رئيس المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، نؤيد إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ندعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية إلى التوقيع عليها. ونرى أن من الحكمة استئناف المفاوضات والحوار بغرض تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية في المحافل المتعددة الأطراف. ونقدر صلاحية ولاية الفريق المخصص الذي أنشأه المؤتمر الخاص للأطراف في الاتفاقية من أجل وضع بروتوكول للتحقق.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية، فإننا نرفض استخدام هذه الأسلحة في أي ظرف من الظروف ومن قبل أي جهة فاعلة - سواء كانت حكومية أو غير حكومية. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، نرحب بالتقدم المحرز في تدمير الأسلحة الكيميائية من قبل الدول الحائزة لتلك الأسلحة. ويحدونا الألم في القضاء على أسلحة الدمار الشامل هذه في أقرب وقت ممكن.

وبفضل دعم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، أمكن إجراء عملية استعراض الأقران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بين شيلي وكولومبيا بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكان الهدف من العملية هو تبادل الممارسات الجيدة لكل بلد من البلدان، بغية تنفيذ الولايات المنوطة بالقرار، وإبراز التحديات المستمرة التي تعترض تنفيذها بشكل فعال، وتهيئة

أكبر للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك مختلف أنواع الأجهزة التي تطورها الجماعات المسلحة غير المشروعة، والثاني إلى تطوير الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تماثل الألغام المضادة للأفراد ولا تستخدمها غير الجماعات الخارجة على القانون. ونعتقد أنه يجب التعامل مع هذه المسألة باستراتيجية شاملة تنطوي على تقديم المساعدة إلى الضحايا، ووضع وتطبيق نماذج للتوعية بالمخاطر وباستخدام النهج الشاملة والمتباعدة.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالموافقة مؤخراً على المعايير اللازمة لتقديم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، نعتقد أنه ينبغي تطبيقها وفقاً لاحتياجات وحقوق البلدان المتضررة، مع تجنب ازدواجية الجهود، وعلى وجه الخصوص دون تجاهل المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويحدونا الأمل في أن التقارب الأخير بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيفتح الطريق أمام إحراز تقدّم في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وبالتالي تعزيز السلام والأمن في المنطقة، ومن ثم العالم. وحتى يُحرز تقدّم ملموس في هذا المجال، فإن المسؤولية تقع على عاتق جميع الدول للامتنال للأحكام التي اعتمدها مجلس الأمن في قراراته بشأن هذا الموضوع.

إن كولومبيا دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ووفقاً للمعاهدة، فقد نفذ البلد اتفاق تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكإشارة إضافية على التزامنا بنزع السلاح وعدم الانتشار وبالوكالة الدولية للطاقة الذرية، فلدينا بروتوكول إضافي لذلك الاتفاق حيز التنفيذ.

ونعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية علامة بارزة في تاريخ نزع السلاح النووي وسيسهم تطبيقها بصورة ملموسة في السلام والأمن الدوليين. وتشدد كولومبيا على الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر

التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف ليس ثمة ما يدل حتى الآن عن أي توقعات مجدية بشأن التوصل إلى نتائج بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقبل عام ٢٠٢٠. وبدلاً من ذلك، يشهد العالم استثمارات كبيرة ببلايين الدولارات من جانب بعض الدول لأغراض تطوير وتحديث وحيازة ترسانات الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، على حساب المعاناة الإنسانية العالمية والتنمية المستدامة. وتقوم بعض الدول أيضاً بتحديد وإعادة تحديد التزاماتها الدولية، والنكوص عنها، فضلاً عن الاستعاضة عن الالتزامات القائمة بضمانات أمنية غامضة، من أجل الحفاظ على مخزوناتنا من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من تلك التطورات نعتقد أنه لا غنى عن الأمم المتحدة في معالجة التحديات العالمية القائمة بالنسبة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، نرحب بخطة الأمين العام لنزع السلاح، التي صيغت لإعادة تنظيم مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في صميم أنشطة الأمم المتحدة. ونتوقع أن تلك الخطة سوف تعجل بإحراز تقدم وتسهم في تأمين العالم والأجيال المقبلة من التهديدات الوجودية التي تسببها الترسانات النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وترى غانا أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية سيكون من مصلحتنا الجماعية، وأن الضمان الوحيد لكفالة القضاء التام على هذه الأسلحة هو حظرها تماماً. ولهذا السبب، فإننا نشعر بالتفاؤل جراء النجاح في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه ٢٠١٧ لتكتمل وتعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إزاء العواقب الإنسانية والبيئية المترتبة على استخدام واختبار الأسلحة النووية، أو انفجاراتها العرضية. وقد وقعت غانا على المعاهدة عندما فتح باب التوقيع عليها، وهي تبذل الجهود من أجل التصديق عليها مبكراً. وهي تدعو جميع

الفرص للتعاون بين البلدين. وفي حزيران/يونيه، قدم التقرير النهائي لتلك العملية الهامة إلى لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأخيراً، أود أن أؤكد أنه بآلية نزع السلاح بوصفها أنسب محفل لتحقيق نزع السلاح النووي. ونأسف لاستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وهذا هو السبب في أننا نرى أنه، لجعل أعمال المؤتمر أكثر دينامية، ولكي لا تقوض إرادة الدول في صون السلم والأمن الدوليين، يلزم التغلب على العقبات الإجرائية التي تعوق العمل في هذا السياق.

**السيدة بوبي (غانا):** (تكلمت بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ولدينا الثقة في قيادتكم القادرة، وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا معكم.

وتؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا والمغرب باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/73/PV.2).

ولا تزال غانا مقتنعة بأن استخدام تعددية الأطراف لتناول مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، العالمية أمر حيوي لتحقيق عالم أكثر سلامة وأماناً، وهو ما يكتسي أهمية خاصة في ضوء حالة الاستقطاب السياسي والتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين حالياً، بما في ذلك التهديد المتزايد للإرهاب، والتهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومن دواعي القلق لوفد بلدي أن الهدف الشامل المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي هو أساس نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، قد راوغنا طوال عقود.

ونشعر بنفس خيبة الأمل، لأنه في أعقاب مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأخير في عام ٢٠١٥، الذي اختتم أعماله دون وثيقة ختامية موضوعية، وثلاثة اجتماعات للجنة

ولا يزال التدفق غير الخاضع للمراقبة والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يُجرب المجتمعات في جميع أنحاء العالم ويشكل تهديدا كبيرا للأمن الدولي. ولا يمكن الاستهانة بحجم الضرر والخراب وعدم الاستقرار الذي يسببه النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتكديسها المفرط وإساءة استخدامها لا سيما في أفريقيا. ولهذا السبب نرحب بالنتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقد في نيويورك في حزيران/يونيه. ونشعر بالتفاؤل لأنه، على الرغم من طابع العملية التفاوضية التي طال أمدها، أسفر المؤتمر الاستعراضي الثالث عن عدة تطورات إيجابية، واعتمد وثيقة ختامية (A/CONF.192/2018/RC/3)، تضمنت للمرة الأولى، إشارات إلى الذخائر والعنف القائم على نوع الجنس، والمساواة بين الجنسين في المشاركة في عمليات نزع السلاح، والتنمية المستدامة.

كما نقر بما أسهمت به معاهدة تجارة الأسلحة، منذ دخولها حيز النفاذ، والنجاح في عقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في المعاهدة، في طوكيو في آب/أغسطس. ونكرر التأكيد على ضرورة تقديم ما يلزم من المساعدة التقنية والمالية والمادية إلى البلدان النامية للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة وتنفيذها، كما نحث الجهات من غير الدول الأطراف على النظر في التوقيع على المعاهدة لتحقيق الانضمام العالمي إليها.

ويبدو أن تزايد اعتماد المجتمعات على المنصات الفضائية والسواتل في ما يتعلق بالنشاط البشري في القرن الحادي والعشرين يواجه التهديد بسبب شكل جديد من أشكال المنافسة الإستعمارية، والأضرار المحتملة التي قد يسببها استغلال الفضاء لخدمة المصالح الذاتية. وهذه مسألة تتعلق بالأمن الدولي، وندعو إلى تجديد التركيز على ضمان السلامة في الفضاء الخارجي.

الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة إلى القيام بذلك بلا مزيد من الإبطاء.

ونقر أيضا بالإسهام المهم للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة بليندا، في تحقيق الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونحدد دعوتنا إلى جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما دول الشرق الأوسط، إلى مواصلة المشاركة البناءة في الجهود الرامية إلى كفالة خلو هذه المنطقة أيضا من الأسلحة النووية.

ونشدد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) بالنسبة لنظام نزع السلاح والأمن الدولي، ونحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، لا سيما الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢، على القيام بذلك دون مزيد من التأخير. وتعتقد غانا كذلك أن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقد في ٦ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له سيساعد على خلق وعي عام بشأن آثار تفجيرات التجارب النووية وضرورة وقفها. وبالمثل، فإن الاحتفال السنوي باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، سيعزز الالتزام الدولي بالهدف المتمثل في تحقيق التطلعات النبيلة من أجل عالم ينعم بالمزيد من السلام والأمن وخال من الأسلحة النووية.

ولا تزال معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، التي يمكن التحقق منها، والرامية إلى التصدي للمخزونات الموجودة وحظر الإنتاج في المستقبل لجميع المواد الانشطارية تمثل خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والأفضل أن تكون تحت إشراف مؤتمر نزع السلاح. ونشجع جميع الدول على مواصلة دعم البرامج والأنشطة التي تعزز أهداف ومقاصد اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومنع انتشار هذه الأسلحة.

عضوية لمواجهة التحديات الخاصة في المنطقة. إن المنطقة المشخنة بالجراح - المنطقة التي تنظر مكوناتها الرئيسية إلى الأمن بطريقة غير شاملة للجميع - لا يمكنها توفير الأمن لمواطنيها أو المساهمة في السلم والأمن العالميين. والأسوأ من ذلك أن عدم الاستقرار يوفر مرتعا خصبا للإرهابيين والجرائم المنظمة عبر الوطنية الأخرى ويصبح مصدرا للتشرد.

تُوصف منطقة القرن الإفريقي بأنها منطقة مضطربة وعدائية ومتخلفة تعصف بها النزاعات بسبب النزاعات والتدخلات الدولية. وعانى مواطنو القرن الإفريقي، خلال نصف القرن الماضي، من النزاعات والفقر المدقع والتشرد داخل بلدانهم الأصلية وخارجها. وكان هذا هو حال القرن الإفريقي على مدى العقدين الماضيين.

ومنذ حزيران/يونيه، أظهرت بلدان المنطقة عزمها على تغيير الحال في منطقة جوارها. ونتيجة لذلك، تشهد المنطقة تطورات إيجابية كبيرة وسريعة. وتحرز بلدان المنطقة تقدما ملحوظا بإنهاء الحالة المشوهة في منطقة تعصف بها النزاعات وتشهد منافسة ذات محصلة صفرية. وتتيح المرحلة الجديدة المجال أمام دول المنطقة لنشر السلام والتعاون في منطقة جوارها. وما فتئت إريتريا تؤمن بالمصير المشترك لسكان القرن الإفريقي؛ إذ لا يمكنهم تحقيق التقدم إلا يدا واحدة.

وأظهرت إريتريا وإثيوبيا والصومال، من خلال الاتفاقات الثنائية والثلاثية، عزمها على اغتنام الفرصة التاريخية الناشئة لتوثيق عرى التعاون السياسي والتعجيل بالتكامل الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، اجتمع زعيما إريتريا وجيبوتي في المملكة العربية السعودية واتفقا على فتح صفحة جديدة من التعاون وحسن الجوار.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في الاتجاه الصحيح، ما زال العالم يشهد انتكاسات في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الخطوة الأكثر أهمية لنزع

في الختام، تتطلع غانا إلى دعم النهج الجديدة والابتكارية التي يمكن أن تتغلب على خلافاتنا وتبني الثقة والشفافية في السعي إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ونشجع أيضا على المزيد من المشاركات الإيجابية وإجراء مفاوضات بحسن نية وتنفيذ جميع التدابير والالتزامات المتفق عليها من جانب جميع أصحاب المصلحة.

**السيدة هايلى (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه دفة أعمال اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، دعم وفد بلدي الكامل خلال مداولاتنا.

تؤيد إريتريا تأييدا كاملا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.2). ويود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط التالية.

أنشئت الأمم المتحدة قبل ٧٣ عاما بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وضمان العدالة والتنمية للجميع. إلا أن السلام والتنمية لا يزالان بعيدي المنال بالنسبة للبشرية. وفي هذا العام، استمرت حالات الوفاة والدمار والتشرد الناجمة عن النزاعات بلا هوادة، على الرغم من عزم المجتمع الدولي على معالجة أسبابها الجذرية من خلال تعزيز آليات تسوية النزاعات. وفي أفريقيا - من الشرق إلى الغرب وفي الشمال - وفي الشرق الأوسط وفي جميع القارات، ينتشر التطرف والإرهاب ويستمران في إيجاد تربة خصبة لانعدام الاستقرار والفقر.

وتعتقد إريتريا أن هيكल الأمن الدولي يبدأ على الصعيد الإقليمي. ويتطلب تحقيق السلام والأمن في أي منطقة التعاون والمشاركة المجدية بين بلدان المنطقة من أجل معالجة جذور الشر المزدوج المتمثل في انعدام الأمن والفقر. ويتطلب ذلك إنشاء آلية إقليمية متعددة الأطراف لتسوية النزاعات تتطور بصورة

والعدالة والإنصاف والتنمية المستدامة جبهة مشتركة من أجل الدفاع عن مبادئ المساواة في السيادة بين الدول التي أثبتت الزمن جدواها، واحترام السلامة الإقليمية والتعايش السلمي وحق الدول في اختيار طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يناسبها، واحترام كرامة وحقوق المواطنين والمهاجرين، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن نزع السلاح يفيد البشرية ليس لأنه يقضي على الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضاً لأنه يمنع تحويل مسار الموارد المادية والمالية الشحيحة بعيداً عن الجهود الإنمائية.

**السيد المجربي (ليبيا):** السيد الرئيس، بداية أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة. كما أتقدم بالتهنئة إلى هيئة المكتب ونؤكد لكم على تعاون وفد بلادي التام معكم.

كما نعبر عن تضامننا مع ما ورد في بيان المجموعة العربية وبيان وفد اندونيسيا باسم حركه بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

تولي بلادي اهتماما كبيرا لقضايا نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال مساهماتها الفاعلة في المداولات المكرسة لهذه المسائل ومشاركتها في دعم العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والتزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وذلك وعياً وتقديراً منها لما يشكله إنتاج وتكديس أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من الأسلحة، من تهديد للأمن والسلم الدوليين وما تسببه هذه الأسلحة من رعب للبشرية جمعاء وما ينجم عنها من أمراض وأوبئة.

وفي هذا الشأن، نلاحظ إن حجم الإنفاق العسكري العالمي في تسارع وتزايد مطرد، في الوقت الذي يعيش فيه مئات الملايين من البشر في فقر مدقع ويعانون من انعدام الأمن

السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. فالسلام والأمن لا تهدده الأسلحة النووية وحدها. ومن المعروف أيضاً أن الأسلحة الأخرى، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وانتشارها ونقلها وتداولها، لها آثار مزرعة للاستقرار في العديد من البلدان والمناطق. وتوفر تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها ضمن هذه التعددية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أساساً متيناً لمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح والسلام والأمن. وتكرر إريتريا، في هذا الصدد، التأكيد على التزامها بعمل نزع السلاح والأمن الدولي، إذ إنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي إلا على أساس متعدد الأطراف.

ويشكل عدم إحراز أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي مصدر قلق. وترى إريتريا أن ضمان البشرية الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو من خلال إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة ولا رجعة فيها.

وتؤمن إريتريا بقوة أن تقلص ضمانات أمنية سلبية نووية ملزمة قانوناً وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها في وقت مبكر، هي خطوات حاسمة صوب نزع السلاح النووي العام والكامل. وتعلق إريتريا أهمية كبيرة على الدور الذي تؤديه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صون السلم والأمن الدوليين. وتؤكد إريتريا من جديد موقفها بشأن الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي ينبغي ضمانه واحترامه دون المساس بأهداف ومقاصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتود إريتريا أن تؤكد على التقيد التام بجميع مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أن تشكل جميع الدول والشعوب والقوى السياسية والاجتماعية التي تدافع عن السلام والاستقلال والقانون الدولي

وجميع الأنشطة النووية الخاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية من دون أي تمييز.

نرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأمانتها التقنية المؤقتة لوضع جميع عناصر نظام التحقق الخاص بالمعاهدة. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في إنشاء نظام الرصد الدولي، فضلا عن الأداء المرضي لمركز البيانات الدولي، الذي أثبت قدرته على توفير وسائل مستقلة وموثوقة لضمان الامتثال للمعاهدة. وفي ذلك السياق، نحث جميع البلدان التي لم توقع أو تصادق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك من دون إبطاء. ونحث أيضا البلدان الثمانية التي لم توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك فورا لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

يعاني الملايين من الناس حاليا في أماكن عديدة من التداعيات المدمرة للصراعات المسلحة، بما في ذلك في بلدي. إن الأسلحة التقليدية الثقيلة تدمر المدن والهياكل الأساسية، بينما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل آلاف الأشخاص. إن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة يجر معاناة إنسانية واسعة النطاق، ويزيد من معدل الجريمة، ويضعف الاقتصادات، ويحد من التنمية، ويقوض الاستقرار السياسي. يجب أن نبنى على الزخم الدولي الحالي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، وفقا لنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018/RC/3 المرفق).

لا تقتصر آثار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الزمان والمكان، ولهذه الأسلحة عواقب وخيمة على البيئة والحياة البشرية. وفي هذا الإطار يسهم بلدي إسهاما فعالا في تحقيق هدف القضاء عليها. وبلدي أيضا عضو فعال في الاتفاقيات

الغذائي والمائي وبدون مأوى أو تعليم. ومن غير المعقول أن يتم تحويل الأموال بعيدا عن تلبية الاحتياجات الإنسانية وأن تُنفق بدلا من ذلك على الأسلحة. وإن الدور الحاسم لهذه اللجنة في تحويل عالمنا ينبغي أن لا يكون موضع شك، حيث إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تحدد لأول مرة خطة رئيسية عالمية إذا نُفذت على نحو عاجل وفعال على نطاق واسع، وإذا ما صُرفت هذه الأموال على التنمية، ستُبنى مجتمعات سلمية شاملة وتضع حدا للفقر. وتضطلع اللجنة الأولى بدور حاسم في تحقيق هذه الخطة. وإن نزع السلاح والسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان كلها أمور مترابطة بطبيعتها. ولا يمكن في نهاية المطاف، أن يكون هناك سلام مستدام بدون تنمية مستدامة، ولا تنمية مستدامة بدون سلام مستدام.

على الرغم من الالتزام الكامل بضمان عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد شعرنا مرة أخرى بخيبة الأمل، شأننا شأن جميع الوفود الأخرى، إزاء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، بسبب عرقلة بعض الدول المؤتمر التوصل إلى وثيقة ختامية، لاحتوائها على فقرة واحدة تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وهذا يثير القلق إزاء جدية بعض الدول إزاء إنشاء تلك المنطقة، على الرغم من القرار الصادر عن المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ الذي دعا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبذلك يشكل الأساس لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط شرط مسبق لا رجعة فيه لضمان الاستقرار في المنطقة، كذلك يعتبر أساسا لبناء الثقة. لذلك، ندعو إلى القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وإخضاع المرافق النووية للرقابة والتفتيش الدوليين، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار،

الدولية والثنائية والمتعددة الأطراف، اقتناعاً منها بأن التعاون الدولي والإرادة السياسية الجادة هما العنصران الأساسيان للمضي قدماً في سبيل تحقيق أهداف نزع السلاح، وتسخير القدرات المادية والتطورات العلمية والتقنية الهائلة لإقامة عالم آمن ومزدهر للأجيال المقبلة. ونأمل أن يتمكن اجتماعنا هذا من اعتماد توصيات عملية تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

**السيد كهو** (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة.

تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.2).

نحتفل هذا العام بالذكرى المئوية لمولد السيد نيلسون مانديلا. قبل بضعة أسابيع، اجتمع زعمائنا للإشادة بالمثل العليا التي يجسدها السيد مانديلا، لا سيما تفانيه في خدمة البشرية، بما في ذلك في ميدان نزع السلاح (انظر A/73/PV.4). وتجدر الإشارة إلى ما قاله السيد مانديلا قبل ٢٠ عاماً:

”ينبغي أن نسأل سؤالاً قد يكون ضرباً من السذاجة بالنسبة للذين يقدمون حججاً معقدة لتبرير رفضهم القضاء على أسلحة الدمار الشامل الفظيعة والمخيفة، ما هي حاجتهم إلى هذه الأسلحة بأي حال؟“ (A/53/PV.7، صفحة ١٦)

منذ ذلك الحين، لم يُحرز سوى تقدم محدود، وما زال السؤال الذي طرحه السيد مانديلا من دون إجابة.

خلال المناقشة العامة التي جرت في العام الماضي، أعربنا عن قلقنا البالغ إزاء عمليات إطلاق القذائف والتجارب النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر A/C.1/72/PV.7). ويسرنا أن التوترات في شبه الجزيرة الكورية قد انحسرت بدرجة كبيرة، ونرحب بالتطورات الإيجابية هناك. وقد تشرفت سنغافورة بتقديم مساهمة صغيرة وملموسة من خلال

ذات الصلة، وقد أوفى بجميع التزاماته المتصلة باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقام بتدمير كامل مخزوناتهِ الكيميائية بالتعاون مع أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من البلدان الصديقة، وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، منحتهُ أمانة المنظمة شهادة التخلص من جميع السلائف الكيميائية التي كانت في مخزوناتهِ. ونأمل أن تحذو بقية البلدان حذوها أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، تتعاون اللجنة الوطنية المعنية بالسلامة الإحيائية وأخلاقيات علم الأحياء، وهي جهة اتصال وطنية، مع وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية لتعزيز إدارة المخاطر الحيوية على الصعيد الوطني.

يشدد وفدي على أهمية الدور الرئيسي الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الدولي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح، عملاً بقرار الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء يأخذ في الاعتبار الشروع في مفاوضات جادة تفضي إلى اعتماد صكوك عالمية بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية، وتحظر استحداث تلك الأسلحة وتجربتها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستخدامها، أو التهديد باستخدامها، والقضاء عليها في نهاية المطاف، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبطريقة يمكن التحقق منها ووفقاً لجدول زمني محدد.

لا شك في أن نجاح مؤتمر نزع السلاح يتوقف على قدرتنا الجماعية والتوافقية على التوصل إلى صيغة مثلى لتعزيز التوازن الأساسي الذي أنشئ المؤتمر على أساسه، بغية إيجاد الحلول المناسبة للتصدي للتحديات الجسيمة المتمثلة في نزع السلاح الكامل والعام، وإقامة عالم يسوده الاستقرار والسلام.

في الختام، تؤكد ليبيا مرة أخرى حرصها التام على الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل. ولن تدخر جهداً في التعاون الفعال على الأصعدة

أولاً، أدى التقدم في العلم والتكنولوجيا إلى حدوث تحول رقمي سريع واعتماد متزايد على الفضاء الإلكتروني في حياتنا اليومية. حتماً، أصبحنا أكثر عرضة للهجمات السيبرانية. ففي تموز/يوليه، تعرضت إحدى قواعد البيانات الصحية في سنغافورة للخطر جراء هجوم إلكتروني خُطط له جيداً وكان متعمداً ومستهدفاً. ولا تضمن حالة التأهب على مستوى بلد بعينه التحصين من الهجمات الحاسوبية. وترحب سنغافورة بالتزام الأمين العام بتيسير الحوار بين الدول الأعضاء، وتعزيز ثقافة المساءلة، والتقيّد بالقواعد والضوابط والمبادئ المتعلقة بالسلوك المتسم بالمسؤولية في الفضاء الإلكتروني. ونعتقد أن للأمم المتحدة دوراً أساسياً تؤديه في هذا الصدد. ونؤيد استمرار عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك إعادة إنشاء فريق الخبراء الحكوميين الجامع والاستشاري. سنقدم تفاصيل عن هذا الموضوع خلال المناقشة المواضيعية ذات الصلة.

ثانياً، تبرز خطة الأمين العام أن المعايير المناهضة للأسلحة الكيميائية ما برحت تواجه صعوبات في السنوات الأخيرة جراء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية. وتدين سنغافورة استخدام أي طرف للأسلحة الكيميائية، في ظل أي ظرف كان، لأنه يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي.

وبوصف سنغافورة دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنها تأخذ التزاماتها الدولية بجدية. ونؤيد عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ندعو إلى تنفيذ أعمالها بطريقة شاملة وموضوعية ومحيدة.

ثالثاً، تؤمن سنغافورة إيماناً راسخاً بضرورة أن يظل الفضاء الخارجي مشاعاً عالمياً سلمياً. وينبغي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بأي ثمن. وترحب سنغافورة بالتزام الأمين العام بتعميق المشاركة بشأن التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وبشأن وضع تدابير فعالة من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

استضافة اجتماع القمة بين الرئيس ترامب والرئيس كيم في وقت سابق من هذا العام. ونرحب بالحوار المستمر بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الأطراف المعنية لاتخاذ خطوات ملموسة صوب تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية ونزع السلاح النووي فيها.

مما شجعنا أيضاً أن توفالو وتايلند وقعتا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصادقتا عليها. وبتصديق تايلند على الاتفاقية، تصبح جميع الدول الأعضاء في الرابطة أطرافاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما يبرهن على التزام جنوب شرق آسيا الثابت بالجهود الرامية إلى نزع السلاح. والالتزام نفسه مكرس في معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، التي تؤيدها سنغافورة بحزم. سنواصل جهودنا مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لحل المسائل المتعلقة، والعمل من أجل توقيع وتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية، من دون تحفظات، على البروتوكول الملحق بتلك المعاهدة.

تؤكد سنغافورة من جديد تأييدها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال تمثل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويسرنا انتخاب داتو سري محمد شهلول إكرام يعقوب، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، رئيساً للجنة التحضيرية لعام ٢٠١٩. ونحن على ثقة بأننا، تحت قيادته القديرة، سنحرز تقدماً كبيراً قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠.

حتى لو كان يتعين علينا حتماً أن نجعل نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة من بين أهم أولوياتنا، فجهود نزع السلاح تشمل أكثر من ذلك. ولذلك يسرنا أن خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي أطلقت في أيار/مايو، توفر إطاراً شاملاً لتنشيط الحوار والمفاوضات بشأن نزع السلاح الدولي، ونخطط علماً بأن خطة التنفيذ لم تُطلق إلا في الأسبوع الماضي. أود أن أركز على ثلاثة مجالات محددة في الخطة.

دائم ومستمر للسلام، والعمل صوب نزع السلاح النووي بصورة كاملة من شبه الجزيرة الكورية. وتكمن الأهمية لعالمية لمؤتمر قمة سنغافورة في برهانه على أنه حتى البلدان التي تتمتع بعلاقات عدائية منذ عقود، تستطيع حل المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الإقليميين والعالميين من خلال الحوار والتفاوض.

وقد تطور التغيير الأساسي في العلاقات بين الكوريتين، الذي أطلقه خطاب الرئيس كيم جونج - أون في العام الجديد، إلى تبادل وتعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسة والرياضة والثقافة وغيرها، وأدى إلى عقد ثلاث مؤتمرات قمة تاريخية للمحادثات بين الكوريتين، واعتماد إعلان بانغونجوم وإعلان بيونغ يانغ المشترك في أيلول/سبتمبر.

ونتيجة لذلك، تحول قلق المجتمع الدولي إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى تحليل وتأييد وترحيب. وكان لهذا التغيير التاريخي، الذي يتمحور حول شبه الجزيرة الكورية، تأثير إيجابي في جميع أنحاء العالم. وأيدت بلدان كثيرة جو الانفراج الذي نشأ في شبه الجزيرة الكورية، بفضل مبادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجهودها الاستباقية، بوصف ذلك إسهاما هاما في السلم والأمن العالميين، ورحبت به وأعربت عن أملها في أن يستمر هذا الاتجاه في تطور الأحداث.

ومنذ انعقاد قمة سنغافورة، تركز اهتمام المجتمع الدولي على الخطوات المتخذة الرامية إلى متابعة تنفيذ البيان المشترك لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في عزمها والتزامها بتنفيذ البيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، بطريقه مسؤوله ونية حسنه. إن بناء الثقة هو السبيل إلى التنفيذ الكامل للبيان المشترك.

وإذا أصر المرء على مناقشة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية دون معالجة انعدام الثقة العميق الجذور، فلن يساعد ذلك على حل تلك المسائل. ومن البديهي أن

ونرحب بإجراء المداولات في الوقت المناسب في إطار هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وفي إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونتطلع إلى الاجتماع الاستشاري غير الرسمي والمفتوح باب العضوية الذي يعقد ما بين الدورات بين رئيس فريق الخبراء الحكوميين والدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ولا نزال نرى ضرورة أن يكون فريق الخبراء الحكوميين شفافا وشاملا للجميع ومركزا على نطاق واسع.

واسمحوا لي أن أختتم باقتباس آخر للسيد مانديلا، الذي قال، "يبدو الأمر مستحيلا دائما إلى أن يُنجز." وقد تبدو التوقعات الحالية قائمة، ولكن علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة. وستواصل سنغافورة العمل بصورة بناء مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة.

**السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأعتقد أن اللجنة ستحقق نجاحات كبيرة في ظل قيادتكم القديرة.

وكما اعترف العالم، كان هناك اتجاه جديد نحو السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية هذا العام، الأمر الذي أدى إلى تغيير اتجاه الحالة وتطورها. وبعزم ثابت وإرادة قوية، من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، عقد الرفيق كيم جونج - أون، رئيس لجنة شؤون الدولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مؤتمر قمة تاريخيا مع دونالد ج. ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بسنغافورة في ١٢ حزيران/يونيه.

وفي خضم توقعات واهتمام لا مثيل لهما في العالم بأسره، اعتمد بيان مشترك في قمة سنغافورة يحدد التزامات الطرفين بالانضمام إلى الجهود المبذولة لإقامة علاقات جديدة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وبناء نظام

بالإضافة إلى البيانات التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2)، أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية من منظورنا الوطني.

”نحن نعيش في أوقات خطيرة.“ هذه هي الكلمات الافتتاحية للأمين العام في خطته المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“. وهو تقدير من السهل جدا الاتفاق معه. فمع تزايد حدة التوتر والتقلب، فإن خلفية جلستنا هذا العام هي في الواقع ليست مشجعة، وهذا هو السبب في أن مبادرة الأمين العام هي بالغة الأهمية وحسنة التوقيت. إن خطة نزع السلاح لا تمثل دعوة إلى اتخاذ إجراءات من جانب منظومة الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا من جانبنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ينبغي أن تذكرنا جميعا بسبب اجتماعنا هنا وما هي مسؤوليتنا المشتركة - تأمين مستقبلنا المشترك، كما تصفها الخطة.

ونرحب أيما ترحيب بتركيز الخطة على الصلات بين الأمن ونزع السلاح والتنمية. ولا تظهر هذه الصلات بشكل أوضح منه في مراقبة الأسلحة التقليدية. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد بينت بالفعل وبوضوح الإسهام الذي يمكن أن يقدمه نزع السلاح وتحديد الأسلحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد حان الوقت الآن للتأكد من أن ذلك ينعكس في عملنا اليومي في الأمم المتحدة وفي عواصمنا.

ونظرا للحالة الأمنية الراهنة، ينبغي لمداولاتنا هذا العام أن تسترشد باعتبار رئيسي واحد - كيف يمكن للمرء أن يعزز بأكبر قدر من الفعالية الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة، وأن يمهّد الطريق لإحراز تقدم ملموس في الأشهر المقبلة. وفي مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، يجب أن يكون هدفنا المشترك هو دعم وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبما أن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار جارية على قدم وساق، لا بد من تجاوز خلافاتنا والتركيز على

نزع السلاح النووي لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفرت مستويات كافية من الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، اللتين كانت تربطهما علاقات عدائية طويلة الأمد منذ عدة عقود.

وقد اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل زمام المبادرة لوقف تجاربها النووية وتجاربها على القذائف التسيارية العابرة للقارات، وفي الوقت نفسه تفكيك مواقع تجاربها النووية بشكل لا رجعة فيه، من أجل ضمان الشفافية في وقف التجارب النووية. وسيمضي كل شيء بسلاسة بمجرد قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ببناء الثقة المتبادلة، والشعور بالارتياح إزاء أحدهما الآخر أثناء المشاركة في عملية إنهاء العلاقة العدائية العميقة الجذور القائمة بينهما منذ أمد طويل. من الضروري العمل من أجل اتخاذ خطوات تدريجية لتحسين العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية في الوقت المناسب.

إن أقصر الطرق لحل المشكلة هي اتباع نهج تدريجي جديد، بالابتعاد عن الأساليب القديمة وحل المسائل الممكن حلها واحدة تلو الأخرى، مع إعطاء الأولوية لبناء الثقة. ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في عزمها على العمل بإخلاص لتنفيذ البيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بروح قمة سغافورة، وستيسر الحوار والاتصال الوثيق مع المجتمع الدولي، من أجل الدفاع عن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي جميع أنحاء العالم.

**السيدة بيلفانانين (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل.

أدعو أعضاء اللجنة إلى الانضمام إلينا في اجتماع جانبي بشأن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي يوم الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإن أولويتنا الأكثر إلحاحًا هي الحفاظ على سلامة القاعدة التي تمنع استخدام الأسلحة الكيميائية وضمان مساءلة من ينتهكونها. وقد كان القرار المتعلق بالإسناد الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في شهر حزيران/يونيه، علامة فارقة هامة. وتعزيز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية هو أول خطوة مهمة على طريق مكافحة الإفلات من العقاب على تلك الجرائم، التي شهدناها مرارًا وتكرارًا خلال الأشهر والسنوات الماضية في سورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة.

وفي المستقبل، يجب أن نضمن توفر الدعم والموارد اللازمة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ هذا القرار. ومع ذلك، حتى مع وجود القدرات الجديدة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن المسؤولية النهائية عن تحقيق المساءلة الحقيقية لا تزال تقع على عاتق مجلس الأمن. ولم نر المجلس بعد يتحمل تلك المسؤولية بالكامل.

إن تسليط الضوء على الأسلحة التقليدية يشكل إحدى مزايا خطة الأمين العام. فتللك الأسلحة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، التي تتسبب في سقوط أكبر عدد من الضحايا، لكنها غالبًا ما يتم إغفالها خلال المناقشات الدولية. ومع ذلك، تعد الأسلحة التقليدية أيضًا مجالًا يمكن أن تحقق فيه الاستثمارات الصغيرة نتائج فورية ويمكن فيه تحقيق تقدم حقيقي، مع فوائد كبيرة لحياة المدنيين. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن مهمتنا واضحة وتتحلى في ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها بموجب الصكوك المختلفة بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، غالبًا ما تكون المساعدة الدولية ضرورية.

مصالحنا المشتركة في تعزيز المعاهدة. ينبغي أن يكون مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة وبالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة، بما في ذلك، وعلى نحو مهم، بشأن مادتها السادسة.

إن الخطوات الملموسة في مجال نزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ستكون حاسمة في الحد من التوتر، والإسهام في نجاح الاستعراض. وتمثل الضمانات الأمنية السلبية والتدابير الشفافية وبناء الثقة المتعلقة بالأسلحة النووية التعبوية التكتيكية بعض المسائل التي نعتقد أنه من الممكن إحراز تقدم بشأنها على مدى السنتين القادمتين.

ويكتسي استمرار تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منه، معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أهمية حيوية للأمن الدولي والأوروبي. وندعو الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منه، على سبيل الأولوية.

إن منع الإرهاب النووي، في المقام الأول والأخير، هو أحد التحديات التي يتعين علينا أن نتصدى له معًا. وتقع على عاتق فنلندا حاليًا مسؤولية التنسيق الدولي للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وهي شبكة تتألف من ٨٨ بلدا وست منظمات دولية تعمل معًا من أجل منع واكتشاف ومواجهة التهديدات النووية. والاتحاد الروسي والولايات المتحدة هما الرئيسين المشاركين للمبادرة، التي تركز على التعاون العملي والمباشر فيما بين السلطات الوطنية العاملة في مجال الأمن النووي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأولئك الذين طلبوا حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على ١٠ دقائق والثانية على خمس دقائق.

**السيد الحلاق** (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، لقد تحدثت ممثلة الإدارة الأمريكية يوم أمس في بيانها عن أهمية التقيد بالمعايير الدولية والإنسانية (انظر A/C.1/73/PV.4)، ولكن على ما يبدو أنها نسيت أو تناست بالأحرى بأن الولايات المتحدة هي الدولة التي استخدمت أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية وهذا أمر يعرفه الجميع وأن لدى بلدها ٧٠٠ قاعدة عسكرية في العالم، معظمها يحتوي على سلاح نووي، وهذا كما تعلمون مخالف لأحكام الاتفاقية الدولية، وبالأخص معاهدة عدم الانتشار.

فلننظر إلى الفرق، بين مبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن التي أسست لعصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وهي مبادئ كانت ضد الحروب ومع منح الشعوب حق تقرير المصير، وبين سياسات الإدارات الأمريكية الحالية التي تسعى للحروب والصدام على كامل المشهد العالمي. ونسأل هنا متى سنستمع إلى عبارات الندم، من ممثلي الإدارات الأمريكية حول غزو وتدمير العراق، وتدمير ليبيا وشن الحرب الإرهابية ضد بلدي سورية، وكم مليون من الأبرياء قتلت الأسلحة الأمريكية في فييت نام وكمبوديا ولاو وفلسطين وأمريكا اللاتينية في غرينادا والسلفادور وبنما ونيكاراغوا وكوبا وعلى ما يبدو أن ممثلي الإدارة الأمريكية يتناسون أيضا دعمهم الطويل والكامل لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

نحن نتقبل النقد البناء، ولكن ليس من وفد الإدارة الأمريكية حكما، وأود التأكيد هنا مجددا على قيام الولايات المتحدة من خلال إدارتها الحالية وتلك التي سبقتها بتيسير وتسهيل نقل المواد الكيميائية السامة إلى الإرهابيين في سورية

لقد أثبتت معاهدة تجارة الأسلحة بعد أربع سنوات من بدء نفاذها أهميتها بالفعل. ويظل تشجيع التنفيذ الوطني وإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة من الأولويات الرئيسية. وتقوم معاهدة تجارة الأسلحة بدور رائد فيما يتعلق بالعنف الجنساني. ويسعدنا كثيرا أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الذي عقد خلال شهر حزيران/يونيه، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، قد سلط الضوء بوضوح، وللمرة الأولى، على أهمية مكافحة العنف الجنساني، وتعميم المنظور الجنساني في جميع جهود التنفيذ. وهذا مثال هام لا يجب اتباعه في مجال الأسلحة التقليدية فحسب، بل وأيضا فيما يخص جميع صكوك تحديد الأسلحة الأخرى.

في الختام، شاركت فنلندا بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وكانت مناقشات فريق الخبراء الحكومي مفيدة للغاية فيما يخص تقريب البلدان من الفهم المشترك للمخاطر والفوائد المتعلقة بتلك التكنولوجيا الناشئة. ورغم الآراء المتباينة بشأن هذه المسألة، فإن جميع الأطراف تتفق على أن أي منظومة للأسلحة، سواء أكانت ذاتية التشغيل أم لا، يجب ألا تُستخدم إلا وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وهذا هو توافق الآراء الذي ينبغي أن نعززه الآن. ونتطلع إلى استمرار المداورات داخل فريق الخبراء الحكوميين في العام المقبل. وفي الوقت نفسه، لا نرى ما يبرر محاولة حظر شيء لم نتمكن بعد من تعريفه بشكل كاف. وبدلاً من ذلك، فإن مجموعة مبادئ متفق عليها أو إعلانا سياسيا قد تبدو أفضل طريقة للمضي قدماً.

وإذ نأخذ بعين الاعتبار هدفنا العام، وهو تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد والمؤسسات التي تعمل على دعمه، فإننا نتطلع إلى العمل معكم، سيدي، وجميع الوفود على إنجاح هذه الدورة.

بخصوص إشارات بعض الوفود إلى القرار الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في لاهاي، أود أن أشير إلى ما يلي: إن هذا القرار يتناقض مع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ويشكل سابقة خطيرة في النظام الدولي جراء إعطاء منظمة تقنية معنية بمسائل علمية وفنية صلاحيات إجراء تحقيقات جنائية وقانونية ليست من اختصاصها، لتحديد المسؤولية عن حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، وذلك في تجاوز واضح لاختصاص الهيئة الدولية المعنية بمسائل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي تشدد فيه الجمهورية العربية السورية على المخالفات القانونية الأخرى الصارخة التي حفل بها هذا القرار، والتي تتجاوز أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فإنها تؤكد على أن اعتماده لم يحظ إلا بدعم أقل من نصف عدد الدول الأعضاء في المنظمة، مما يثير تساؤلات حقيقية حول شرعيته القانونية.

وفي هذا المجال، نحذر من أن تستخدم الدول الغربية هذا القرار، الذي وقفت وراء اتخاذه بالترغيب والترهيب والتهديد، لشن أعمال عدوانية على الدول التي تناهض سياستها في السعي للهيمنة على العالم. ونرى أن هذا القرار لن يفيد إلا في إضافة تعقيدات جديدة على قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أداء دورها مما سيؤدي إلى شلها وإلى تعزيز حدة الانقسام بين الدول الأعضاء فيها ودفع المنظمة نحو المزيد من الاستقطاب، مما يعني أن هذا القرار غير قابل للتطبيق عمليا.

**السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** حكي لنا الممثل الروسي قصة أمس (انظر A/C.1/73/PV.4). وأود أن أسرد على الحاضرين بعض الحقائق. ففي آذار/مارس، سافر مواطنان روسيان - موظفان في دائرة الاستخبارات العسكرية الروسية - إلى المملكة المتحدة للقيام بمحاولة اغتيال في مدينة

من خارج سورية، إضافة إلى تدريبهم على استخدامها في دول الجوار السوري، وبالأخص في تركيا وداخل الأراضي السورية، ولا ننسى بالطبع الوجود العسكري الأمريكي في أجزاء من بلدي بشكل غير شرعي.

لعلني أجد نفسي مضطرا إلى تذكير ممثل فرنسا بعدم التزام بلده بأي من قواعد القانون الدولي أو الإنساني أو الاتفاقيات الدولية ولعل فرنسا نسيت تفجيراتها النووية في أرخبيل بولينيزيا والتفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية التي استخدموا فيها جزائريين أحياء، تم ربطهم على عواميد. وأقول لممثل فرنسا، أن الأمريكي مطعون في شهادته ولكن السياسات الفرنسية هي طرف أساسي في الأزمات، وبالأخص في بلدي، ولذلك لا يمكن أن تكون فرنسا هي الخصم والحكم، لأنه لا يمكن أن يدعي الإنسان أنه رجل إطفاء لكن مولع بإشعال الحرائق، ولعله نسي تورط وزير خارجيته السابق لورون فاييوس في عملية نقل الأسلحة الكيميائية إلى الإرهابيين في سورية.

وبخصوص الادعاءات الكاذبة لمثلي نظام بني سعود، يقول الممثل العربي إذا ابتليتكم بالمعاصي فاستتروا، وأقول له لقد خطفتكم رئيس وزراء دولة واعتقلتم ثلاثة أرباع النظام السعودي وخطفتكم عميلا سابقا لكم في تركيا مؤخرا، وتقوم الإدارة الأمريكية باستنزاف مواردكم، لقد مولتم الإرهاب في أفغانستان والعراق وسورية، وزودتم المجموعات الإرهابية في سورية بالمواد الكيميائية السامة لاستخدامها ضد المدنيين والعسكريين، وتشنون حربا دموية في اليمن وتسببتم في انتشار الإرهاب في العالم بأكمله. إن تركيا هي السبب الرئيس لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. فالإرهابيون تدربوا ولا يزالون يتدربون على خلط المواد الكيميائية السامة واستخدامها على الأراضي التركية. وكذلك تسهل وتيسر تركيا نقل المواد الكيميائية السامة إلى الإرهابيين عبر الحدود.

سالزيري. وترك ذلك العمل الخسيس والمتهور أربعة أشخاص في حالة ما بين الحياة والموت وتسبب في موت امرأة بريئة.

وبعد إجراء تحقيق دقيق من جانب الشرطة، قادت الأدلة دائرة الادعاء الملكية إلى توجيه اتهامات إلى المواطنين الروسين. وليس لدى الشرطة أي مسار آخر للتحقيق. وخلص الاتحاد الأوروبي وعدد كبير من البلدان الأخرى كذلك إلى أن من المرجح جدا أن الدولة الروسية هي المسؤولة عن ذلك الفعل وأنه لا يوجد تفسير بديل معقول.

تلك هي الحقائق. ولا تلقي الادعاءات الشائنة التي أطلقها الممثل الروسي هنا أمس بالا للحقيقة ولا تُظهر أي احترام لكرامة هذا الحفل. إنها افتراءات يائسة، تمشيا مع حملة تضليل المنسقة والصارخة التي تقوم بها الدولة الروسية. وهي لن تخدع أحدا.

**السيد غانيي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أطلق ممثل المملكة العربية السعودية مرة أخرى اليوم ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي. فقد اتهم إيران بنقل قذائف تسببية إلى اليمن. ومن الواضح أن ذلك افتراء لإخفاء جرائم الحرب المنهجية الواسعة النطاق التي يرتكبها ذلك البلد في اليمن. وهو لم يشير إلى الإنفاق العسكري الهائل لبلده. فقد ظلت المملكة العربية السعودية تُصنف، على مدى سنوات، في المرتبة الثالثة على قائمة الدول الأكثر إنفاقا عسكريا في العالم. وهي كذلك، حتى الآن، أكبر دولة من حيث الإنفاق العسكري في المنطقة ومستوردة عملاقة للأسلحة الأمريكية الجميلة - نفس الأسلحة المستخدمة لقتل الأطفال اليمنيين في المدارس وحافلات المدارس ولاستهداف المواقع الدينية والطبية، مع ما ينجم عن ذلك من خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين.

وتنفق المملكة العربية السعودية مبالغ هائلة من أجل إسكات وسائل الإعلام، غير أنها في حاجة إلى أن تفهم أنه لا يمكنها أن تغير حقيقة أعمالها الوحشية وانتهاكاتها للقانون الدولي في اليمن وفي أماكن أخرى. ولا يمكنها شراء الأمن بدولاراتها النفطية ولا يمكنها رفض الحل السياسي في اليمن إلى الأبد.

كذلك لم يذكر ممثل المملكة العربية السعودية أن الاسم الوحيد المرادف للإرهاب، بالإضافة إلى إسرائيل، هو المملكة العربية السعودية. فالمملكة العربية السعودية هي التي تصدر التطرف وتدريب وتمول وتسليح الإرهابيين. إنها أكبر مُصدّر للإرهاب في المنطقة وعدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مواطنيها.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت أن أمارس حقي في الرد على التهم التي وجهها ممثل جمهورية إيران الإسلامية أمس ضد بلدي (انظر A/C.1/73/PV.4). لقد قال الممثل إن الولايات المتحدة مدمنة على الانسحاب من المؤسسات الدولية. وذلك مجرد اتهام هزلي لا يستحق عناء المزيد من الرد. وكما رأينا، فإن ما تحاول إيران القيام به هو رسم صورة لنفسها كبلد معتدل محب للسلام ويناصر القانون الدولي. والحقيقة شيء مختلف تماما.

وبالحديث عن الإدمان، فإن إيران هي المدمنة على التحريض على الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وأود فحسب تقديم بعض الأمثلة على ذلك. ففي عام ٢٠١٢، دخل أربعة من عناصر فيلق القدس تركيا للهجوم على أهداف إسرائيلية، غير أن السلطات التركية منعت الهجوم، لحسن الطالع. وفي ذلك العام نفسه، فجر حزب الله اللبناني - أحد أكثر وكلاء النظام إخلاصا - حافلة في بلغاريا كانت تقل ستة سياح إسرائيليين. وقتل ستة أشخاص، بمن فيهم السائق، وجرح ٣٢ على الأقل. وفي عام ١٩٩٢، قدمت إيران دعما لوجستيا لعناصر من حزب الله اللبناني اغتالوا أربعة أكراد إيرانيين منشقين في مقهى في برلين. غير أن إرهاب إيران الخارج على القانون والذي تدعمه الدولة لا يقتصر على أوروبا؛ بل هو عالمي.

وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يقتضي من جميع الدول الأعضاء الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات الضالعة في أعمال إرهابية. وقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) يتطلب من جميع الدول الأعضاء منع تزويد لبنان بالأسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل رعاياها انطلاقاً من أراضيها، مع استثناءات قليلة. ولم يمنع أي من هذه الاستثناءات إيران من تسليح حزب الله في لبنان. إن تصدير الأسلحة من إيران محظور بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ومع ذلك تنقل الأسلحة للحوثيين، في انتهاك لذلك النص من الأمم المتحدة.

وفيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، اتخذ مجلس الأمن ستة قرارات مختلفة تحكم برامج إيران النووية وقذائفها التسيارية. ولكن بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٥، أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما لا يقل عن ٣٣ تقريراً توضح بالتفصيل عدم امتثال إيران لكل من تلك القرارات. وقرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠) ينص على "ألا تضطلع إيران بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية". لكن إيران أجرت عدة عمليات إطلاق لقذائف تسيارية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، في انتهاك صارخ لذلك القرار في كل مرة. وحتى عندما يكون مجلس الأمن، في إطار التخفيف من وطأة الجزاءات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، قد أبطل هذا الحكم في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦)، بدعوة إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتصل بهذه القذائف، لم تراجع وتيرة نشاط إيران في مجال القذائف وعمليات الإطلاق والتجارب. وأجرت إيران عدة عمليات إطلاق لقذائف تسيارية منذ عام ٢٠١٦، عندما نفذ الاتفاق أول مرة. وتمتلك إيران اليوم أكبر قوة للقذائف التسيارية في الشرق الأوسط، تزيد كلفة الواحد منها على مليون دولار. وبالتالي، فإن إيران لا يمكنها توجيه أصابع الاتهام إلى أي دولة. وبدلاً من توجيه اتهامات

ففي عام ٢٠١٣، أُلقي القبض على ثلاثة عناصر إيرانيين في نيجيريا كانوا يخططون لشن هجمات على مكاتب وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وشركة إسرائيلية ومركز ثقافي يهودي وفنادق يرتادها إسرائيليون وأمريكيون. وفي عام ٢٠١٢، أُلقي القبض على اثنين من عناصر فيلق القدس في نيروبي، كينيا، لتخطيطهم لشن هجمات بالقنابل ضد المصالح الغربية. وعثر على ٣٣ رطلاً من المواد المتفجرة.

وفي أمريكا الجنوبية، في أوروغواي في عام ٢٠١٥، طرد أحد كبار الدبلوماسيين الإيرانيين لتخطيطه لشن هجوم بالقرب من السفارة الإسرائيلية. وفي بوينس آيرس بالأرجنتين، قدمت إيران دعماً لوجستياً لهجومين انتحاريين بمركبتين، أحدهما في عام ١٩٩٢ ثم مرة أخرى في عام ١٩٩٤. وأدى هذان الهجومان إلى مقتل ما مجموعه ١١٤ شخصاً وجرح قرابة ٥٠٠، حيث كان هجوم عام ١٩٩٤ الهجوم الإرهابي الأكثر دموية في تاريخ الأرجنتين.

وفي كاتماندو، اعتُقل إيراني في عام ٢٠١٣ كان يستخدم جواز سفر إسرائيلي مزوراً لقيامه بمراقبة السفارة الإسرائيلية. وفي نيودلهي، شن فيلق القدس في عام ٢٠١٢ هجوماً بالقنابل على دبلوماسي إسرائيلي. وفي كراتشي، اغتالت عناصر إيرانية دبلوماسياً سعودياً في عام ٢٠١١. وظلت إيران تزود طالبان، منذ عام ٢٠٠٦، بطائفة واسعة من الأسلحة، بما في ذلك القنابل الصاروخية وقذائف الهاون والصواريخ والمتفجرات البلاستيكية.

وحاولت إيران القيام بنفس الأنشطة هنا في أمريكا الشمالية. ففي عام ٢٠١١، دعم فيلق القدس خطة لاغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة. وفي آب/أغسطس، اعتقلت الولايات المتحدة شخصين زُعم أنهما عناصر إيرانية لصلوعهما بأنشطة مراقبة سرية وأنشطة لجمع معلومات استخباراتية ضد أهداف إسرائيلية وأمريكية هنا في الولايات المتحدة.

العالمية الأولى، التي قتل خلالها عدد كبير من الجنود بالغاز. هنا في اللجنة الأولى، ينبغي أن نشجب مخاطر الانتشار الهائلة التي تمثلها انتهاكات سورية. وهذا مصدر قلق لنا جميعاً، والهجمات التي وقعت مؤخراً في كوالالمبور والعراق والمملكة المتحدة تشهد على ذلك.

وفيما يتعلق بالقرار المتخذ في الدورة الاستثنائية التي عقدت في لاهاي لمؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قال ممثل سورية إنه غير شرعي وإن سورية لم تعترف به. لكن هذا القرار اتخذته أغلبية ساحقة من الدول الأطراف وينبغي أن ينفذ بقوة القانون. لقد أيدناه، ومما يدهشني أن الممثل السوري يشكك في قرار تم التوصل إليه وفقاً لجميع قواعد تعددية الأطراف. إنه يتحدث مطولاً عن الاحترام الذي ينبغي أن تبديه سورية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تفعل الكثير من أجل وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

**السيد المطيري** (المملكة العربية السعودية): تمارس بلادي حقها في الرد على ما ذكره ممثل إيران. إن إيران تواصل أنشطتها المزعزعة لأمن وسلامة المنطقة، حيث تواصل دعمها لمليشيات الحوثة الإرهابية التابعة لإيران، والتي أطلقت أكثر من ١٩٩ صاروخاً تجاه المملكة. إن على إيران أن تتصرف كدولة مسؤولة وأن تتوقف عن تدخلاتها في شؤون المنطقة وعن دعم الإرهاب.

فيما يتعلق باتهامات النظام الإيراني للمملكة فيما يخص اليمن، فإننا نقول لممثل هذا النظام إن المملكة العربية السعودية دولة مسؤولة وتراعي المعاهدات والقوانين الدولية، وتبدي تعاوننا مع ذوي الاختصاص في معالجة القضايا التي تثار. ولا تخاف من تحمل مسؤولياتها. وفي نفس الوقت، فإن المملكة تجدد التزامها بأهمية الحل السياسي للوضع في اليمن، على أساس المرجعيات الثلاث: المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

سخيفة ضد الآخرين، ينبغي أن تركز على معالجة إدمانها المتزايد العنف للإرهاب.

ولرد بإيجاز على التعليقات التي أبداها ممثل سورية للتو، فمن نافلة القول، أولاً، إنه من المفهوم أن سورية قد استخدمت أسلحة كيميائية ضد شعبها، وهذا ليس محل جدال. وكان من المثير للاهتمام سماع ذلك الممثل يعرب عن مخاوفه بشأن المدنيين الأبرياء. إن حكومته هي من استخدمت الغازات مراراً ضد شعبها - الرجال والنساء والأطفال. سورية من الدول الرئيسية الراعية للإرهاب. وليس لكلمتها قيمة أو مصداقية. إنها دولة خارجة على القانون، وستخضع للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها ضد مواطنيها.

**السيد هوانغ** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أمارس حقّي في الرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل سورية، الذي قام بمحاولة فجّة لصرف انتباه اللجنة الأولى إلى موضوع لا علاقة له على الإطلاق بما يشغلنا هنا.

ما يشغلنا هو الهجمات الكيميائية المتكررة في سورية. وما يقلق اللجنة هو أن النظام السوري ينتهك بشكل ممنهج ومتكرر جميع التزاماته الدولية. وقائمة الانتهاكات طويلة ومروعة، ونحن نعرفها جميعها، بما في ذلك انتهاكات اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، والعناصر الأساسية للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن واحداً تلو الآخر. والجهاز المرتكبة باستخدام الأسلحة الكيميائية مستمرة في سورية منذ عام ٢٠١٣. ومسؤولية النظام السوري عن هذه الأعمال قد أثبتتها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ثلاث مرات، حيث منعت في كل مرة من أداء مهمتها متى تبين بجلاء أن سورية هي المسؤولة. لا جدوى من تشويه الحقائق. والظعن في الأدلة حيلة فجّة لضمان إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب. هذا يحدث أمام أعيننا ونحن نحتفل هذا العام بالذكرى المئوية لانتهاك الحرب

ودعمهم ونقلهم من سورية إلى أفغانستان، على سبيل المثال، ولكننا نحسّ بأننا ملزمون بمكافحتهم. وبما أن الولايات المتحدة قد اختارت تقديم قائمة ملفقة تماماً للحوادث، فيجب علينا أن نُقدم قائمةً ماثلة للحوادث الفعلية في جميع أنحاء العالم التي حظيت بدعم الولايات المتحدة.

ورداً على ممثل المملكة العربية السعودية، أود أن أقول إن المملكة العربية السعودية هي مملكة الإرهاب حيث لا يأمن حتى الصحفيون على أنفسهم من أعمالها الإرهابية. ويبدو أن ممثل السعودية لديه معلومات خاطئة بشأن سلوك بلده، بما في ذلك رفضها المتكرر للانخراط الجاد في أي مبادرة للسلام منذ بدء الحرب على اليمن.

**السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): يدين بلدي حملة التضليل والكذب المسعورة والادعاءات المفبركة التي تسوقها فرنسا ضد بلدي، وذلك في إطار شراكتها الكاملة في العدوان على سورية وعلاقتها المتينة مع الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، وعلى رأسها تنظيمًا جبهة النصرة وداعش الإرهابيين والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما، وخصوصاً أن فرنسا قامت بتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية بالذخائر والسلاح والمعدات والاستخبارات، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة. وأدعو ممثل فرنسا إلى قراءة الكتاب المعنون "الطريق إلى دمشق" للكاتبين جورج مالبرونو وكريستيان شينو، واللذين أكدا على انخراط وزير خارجية فرنسا السابق لوران فاييوس في حادثة استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية لدمشق في آب/أغسطس ٢٠١٣.

أشار ممثل نظام بني سعود الوهابي، راعي الإرهاب التكفيري في العالم، في حقّه في الرد المليء بالنفاق والمغالطات، وذلك في محاولة يائسة للتغطية على الجرائم التي يرتكبها نظام بني سعود في كل من اليمن والعراق وسورية وأفغانستان. ذلك الإرهاب الذي يدعمونه وصل إلى نيجيريا وإلى العواصم الغربية. من غير

إن المملكة العربية السعودية تجدد مطالباتها للمجتمع الدولي بالجدية في التعامل مع برنامج إيران النووي وبرنامج القذائف التسيارية ودعمها للإرهاب. إن بلادي تؤمن إيماناً راسخاً أن تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط يتطلب ردع إيران عن سياساتها التوسعية والتخريبية. إن على إيران أن تتصرف كدولة مسؤولة وأن تتوقف عن تدخلاتها في شؤون المنطقة وعن دعمها لمليشيات الحوثة الإرهابية التي أطلقت عدداً من الصواريخ تجاه المملكة.

أما بالنسبة لممثل النظام السوري، فإنني أبدأ من حيث بدأ بقوله، وإذا بُليت في المعاصي فاستتروا. إنه لمن السخيرة أن يتهم ممثل الوفد السوري بلادي بانتهاك القوانين الدولية وقوات بلاده ترتكب يومياً مجازر يروح ضحيتها المئات من أبناء الشعب السوري، ومعظمهم من الأطفال. فحتى الآن، بلغ عدد ضحايا النظام السوري أكثر من نصف مليون شخص، وأكثر من مليوني مواطن أصيبوا بجروح مختلفة وإعاقات دائمة. وتم تشريد أكثر من ١٤ مليوناً إلى جانب التدمير الواسع في البنى التحتية والمستشفيات والمدارس، مستخدماً أسلحة محرمة دولياً، ضارباً عرض الحائط بجميع القوانين والمعاهدات الدولية، ودون أي احترام لأكثر من هدنة تم الاتفاق عليها في العديد من الاجتماعات الدولية. إن ممثل سورية هو آخر من يحق له أن يتحدث عن احترام حقوق الإنسان أو يتكلم عن حقوق مواطني دول أخرى غير بلاده. فحكومة بلاده لا تراعي أي حقوق ولا تبالي بآلاف القتلى والجرحى وملايين المشردين الذين ذهبوا ضحية لما يقتزفه النظام السوري.

**السيد غانيي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن سجل إيران في مكافحة الإرهاب في المنطقة واضح تماماً. وعندما دعانا جيراننا، سارعنا إلى مساعدتهم في مكافحة الإرهابيين الذين أوجدتهم الولايات المتحدة، كما قال الرئيس ترامب نفسه. ربما تختار الولايات المتحدة تمويل الإرهابيين

الحكم الحالي، وانتهى الأمر بانضمام ٤٩ من أولئك الإرهابيين إلى جبهة النصرة وداعش مع أسلحتهم الأمريكية؟

إن السياسة الأمريكية الحالية تقوم على استخدام المجموعات الإرهابية ضمن سياستها الخارجية. وهي تقوم حالياً بتطوير برامج سرية في مجال الأسلحة البيولوجية في أكثر من ٢٥ دولة. إضافة إلى ذلك، فإنها لم تقم حتى تاريخه بالتخلص من مخزونها من الأسلحة الكيميائية أو بالسعي إلى ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود مرة أخرى أن أذكر الوفود بأن يقتصرُوا في بياناتهم الثانية على خمس دقائق. خمس دقائق نفسها في جميع القارات الخمس.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** سأكتفي بالرد بإيجاز شديد على الممثل الإيراني. إن سجل بلده بشأن الإرهاب واضح جداً. وأنا لم أقدم إلا عينة من بعض الأحداث الإرهابية الرئيسية التي كانت إيران وراءها. ويمكنني أن أستمّر، لأن القائمة طويلة جداً. ويمكنني أن أعود إلى الاستيلاء عام ١٩٧٩ على سفارة الولايات المتحدة في طهران وأخذ الرهائن على مدى عدة مئات من الأيام، الأمر الذي يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي. وأنا على استعداد للقيام بذلك. أردت توضيح ذلك بجلاء. وبخصوص الممثل السوري، فلم يعد لدي ما أقوله له. إنه أضحوكة.

**السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** سأتوخى الإيجاز في الرد على ممثل سورية ورفض نهجه المبني على الوهم. لا تمول فرنسا الإرهاب أو تدعمه. فقد كنا ضحية له، ونحن نكافحه في كل مكان بتصميم تام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

المعقول أن يمولّ نظام بني سعود مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، في الوقت الذي يستمر فيه بانتهاك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب من خلال تقديم مليارات الدولارات لتمويل الجماعات الإرهابية في سورية وفي أنحاء مختلفة من العالم بهدف نشر الأيديولوجية الوهابية التي تشجّع على كراهية الأديان الأخرى وتدعو إلى الموت والدمار. إن نظام بني سعود قائمٌ على اضطهاد الشعب السعودي، وبالأخص في المنطقة الشرقية، حيث دمر هذا النظام مدينة العوامة بالكامل. وفي العام الماضي وحده، قطع هذا النظام أكثر من ١٥٠ رأساً بالسيف على غرار ما يقوم به تنظيم داعش الإرهابي. إن نظام بني سعود يهدر مليارات الدولارات على التسلّح ودعم الجماعات الإرهابية بالسلّاح بدلاً من تكريسها للتنمية وتطوير المجتمع.

وأود أن أذكر ممثل الإدارة الأمريكية بوثائق ”ويكيليكس“ والمطبوعة في بلده والتي تشير إلى البرقيات السرية في العام ٢٠٠٦، وفيها خطة لقلب نظام الحكم في بلدي. وأدعوه لقراءة مذكرات السيدة هيلاري كلينتون، والتي اعترفت فيها بأن الإدارات الأمريكية هي التي خلقت داعش والنصرة والقاعدة. وفي هذا الصدد، وفي ثمانينيات القرن الماضي، قامت الولايات المتحدة والسعودية بتمويل القاعدة بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار. كما أدعوه إلى قراءة عشرات الكتب في هذا الصدد التي تم تأليفها داخل الولايات المتحدة وفي أوروبا، وتحدّث كلّها عن التلاعب بالإرهاب السياسي الإسلامي تحديداً من أجل تقويض الحكومات في منطقتنا العربية والشرق الأوسط. هل هناك من ينسى ما حدث في العراق وهل يمكن أن ننسى فضيحة غزو العراق وما أدى إلى مصائب في منطقتنا وفي العراق؟ هل ننسى أن الإدارة الأمريكية السابقة أنفقت ٥٠٠ مليون دولار على تدريب ٥٠ إرهابياً، درّبهم - كما يدّعون - لتحرير سورية من